

المعجم العربي والتعريب (١)

هذا عنوان محاضرة ألقاها الأستاذ حسن الكرمي في الموسم الثقافي للمجمع الأردني وقد نشرت مع غيرها من المحاضرات.

وقد اشتملت المحاضرة علي آراء صاحبها في المعجم القديم مما يتصل بالمآخذ التي يدعو وجودها أن توضع معجمات جديدة يستبعد منها ما حفل به المعجم القديم من «مثالب».

والأستاذ المحاضر بدأ محاضرتة واثقاً من علمه، مطمئناً إلي سعة معارفه، بل قد كان أقرب إلي الزهو منه إلي الاطمئنان، ولولا أنني وجدت في محاضرتة «أن الأمانة في البحث تقتضي أن لا يدعي الباحث لنفسه الفضل، ولا أن يتطقل عليه» لكان في نفسي أن أتجاوز في وصفه صفة الزهو إلي نعت آخر لا أحسبه من صفات أهل العلم.

وحسبك أن تقرأ صفحتين من أول محاضرتة حبسها علي «فضائله» وعلي سعة ما ألف وصنف وترجم، وعلي مبلغ درايته لمصادر الأدب واللغة والتاريخ. ولم ينس أن يشيد بإحسانه في برنامج الذي دأب علي إذاعته الموسم بـ «قول علي قول». وكأنه أراد أن يقول: إن ذلك مما تنوء به العصبة أولو القوة.

ولعله أدرك أن المحاضرة هي في «المعجم» فأراد أن يمهد لها وكأنه أراد أن يقول: أنا ابن بجدتها وأبو عذرتها علي نحو ما كان يتنفج ضياء الدين «ابن الأثير» في «المثل السائر» زهواً وخفة وطيشاً. وكان هذا التمهيد بسطة أخرى في الزهو والإعجاب، ولم لا أقول العجب (بضم فسكون)، ألم يقل: ويطلع لي الآن في بيروت ثلاثة «قواميس» (كذا) من الإنكليزية إلي العربية أصغرها بحجم «المورد».

ولا أريد أن أعرض أكثر مما أشرت إليه بزهو وخروجه عن «المحاضرة» وانصرافه إلي نفسه، ورحم الله الحسن بن هاني لقوله:

ليس علي الله بمستنكر أن يجمع العالم في واحد

(١) من كتاب «الموسم الثقافي» في مجمع اللغة العربية الأردني.

ولنضرب صفحاً فندخل في حيز المحاضرة التي وجدت أن من الخير أن أقف فيها وقفات:

قال الأستاذ المحاضر في الصفحة (٢٥٠):

وقد وجدت بعد الممارسة أن المعاجم العربية التي بين أيدينا تحتاج إلى وضع جديد فيه تصحيح وتنقيح وتوضيح حتي تكون وافية بالغرض... وهي في حالتها الحاضرة عاجزة عن الوصول بنا إلى الهدف، بحيث يستطاع استخدامها في استنباط، أو وضع مصطلحات حديثة فارزة (كذا)...

أقول: لم ينكر أحد من الدارسين أن في المعجم القديم عيوباً، وأنه لا يفي بحاجات عصرنا، ولكن هؤلاء يقرّون أن المعجم القديم إنجاز رائع، وله من المحاسن ما له. وإن من العلم أن يحتفظ به، أما التصحيح والتنقيح فينبغي أن يكون في صنعة جيدة لمعجم أو لمعجمات عدة منها التاريخي ومنها الحديث، والحديث ضروب شتى بحسب اتساع ألوان المعرفة الجديدة. فأما قوله: «مصطلحات حديثة فارزة» فلم أثبت المراد من «فارزة» ولعلها شيء أساء به العامل الطبّاع.

ومضي الأستاذ المحاضر يعرض من سواة المعاجم القديمة فيقول:

وبقاء هذه المعاجم علي ما هي عليه من الخلط والتشويش هو من أعظم الأسباب في عدم التوفّق إلي حد كبير في مصطلحاتنا في القرن الحديث. وأقول إن عدم الدقّة في معاني الكلمات، والخلط بين معني وآخر، وسوء الفهم، أورثت فينا تشويشاً في الفكر، وعدم الدقة في التفكير. فلا غرابة في أن يكون شعب ما فقيراً في تفكيره إذا كانت لغته تفتقر إلي الصحة، أو كان مشوّش الفكر والتفكير بعامل التشويش في لغته...

انتهى كلام الأستاذ المحاضر.

أقول: وفي نفسي أن ألعن هذا «الخلط والتشويش» الذي تخيّل الأستاذ المحاضر فأضاع عليه السبيل وتركه «مشوش» في «الفكر والتفكير» (كذا). والباحث ذو النظر الثاقب يستطيع أن يفيد من هذا «التشويش» المزعوم فيصل إلي العلم دون أن يصدم مسيرته شيء من وعثاء الطريق، وأتني للأستاذ المحاضر هذا، وقد انطلق منكراً مبتسماً جاحداً فضل أولئك الأفاضل من ذوي السابقة للخير، ممن كان لهم قدم صدق في خدمة العربية وكتابها العزيز.

وما أدري كيف لا أنحي باللائمة علي الأستاذ المحاضر وهو ينال من أولئك الذين بأيّهم

اقتديت اهتديت فيقول: ولا يجوز أن يكون بين الأيدي معجم لا يذكر إلا الإبل وما إليها ويحتاج في فهمه إلي معجم آخر.

أقول: أقرأ هذا فأميل إلي الاعتقاد أن صاحب هذه المفتريات رجل أشد ظلماً لنا من أعدائنا وقد قيل:

وظلم ذوي القربى أشد مضاضةً

وإلا فيكف يكون «لسان العرب» و«الصحاح» وحتى «كتاب العين» مظانّ لم يذكر فيها إلا «الإبل»؟ ولا أدري ما معني «وما إليها»؟ وهل لي أن أحمل عليها نفراً من آدميين؟ وقد أسلفت من قوله: «إن الشعب الفقير في تفكيره، لغته فقيرة»، وعندي أن العكس صحيح، وهذا شيء من أوليات العلم لدي أهل الاجتماع الحضري.

وقال في الصفحة (٢٥٢):

إن المعاجم العربية علي العموم اعتبرت اللغة لغة أزلية ثابتة لا تتغير، أو لا يحق لها أن تتغير عما هي في «اللوح المحفوظ»، فليس فيها اشتقاق ولا تنشؤ (كذا) ولا تطور كما تنشأ الأحياء وتتطور، فهي جامدة...

أقول: لم يقل أحد من أصحاب المعجمات القديمة، ولا من علماء اللغة المتقدمين إن اللغة «أزلية»، فقد اختلفت أقوال المتقدمين في الكلمة وبنيتها ومدلولها، وربما جمعوا علي شيء وخالفهم فيه واحد منهم، ولو استقرت أقوال اللحياني مثلاً لعرفت أن المسائل التي جاء بها هي مما تفرّد بها وخالف غيره. ثم ألم يقولوا: إن ما صيغ علي قياس كلام العرب كان من كلامهم، ذهب إلي هذا ابن جني في غير موضع واحد في «الخصائص».

وأكثر من هذا استقراؤهم لما أثر من لغات القبائل صغيرها وكبيرها، وأخذهم بما ورد في هذا الباب، وأكبر دليل أن هذه اللغات الخاصة وجدت سبيلها إلي قراءات الكتاب العزيز.

ثم إننا نجد أنهم توسعوا في الاستشهاد، وخالفوا المقولة الشهيرة بعدم الاستشهاد بالمولدين. لقد تجاوزوا المولدين فكان من شواهدهم شعر بشار وأبي نواس، ولا تعدم أن نجد شيئاً من شواهدهم من شعر المتنبي ومعاصريه.

فهل يحق للسيد المحاضر أن يبتدع «أزلية» اللغة التي لم ترد في كلامهم ولم يومئوا إليها.

وقوله: «لا يحق لها أن تتغير عما في اللوح المحفوظ»...

أقول: لولا علمي أن السيد الكرمني من أسرة مسلمة لذهبت إلي غير هذا، فما كان له أن يورد «اللوح المحفوظ» في عبارة لا تنصرف إلا إلي تهكم مرفوض، ولندع «اللوح المحفوظ» فله حرمة مرعية وحرم آمن.

وقال أيضاً: وعلي هذا قسّمت اللغة إلي فصيحة وعامية، وقسّمت الكلمات إلي دخيلة ومولدة ومحدثة وعامية وأعجمية وغير ذلك.

أقول: وماذا يؤخذ علي هذا التقسيم، أهو من العيوب؟ وهل خلت المعجمات التاريخية في الإنكليزية أو الفرنسية أو أية لغة غربية أو شرقية من هذه الصنعة التاريخية؟.

ثم قال: ومنعوا الاستشهاد بشعر المولدين:

أقول: وكأنه لم يستقري «أساس البلاغة» للزمخشري و«تاج العروس» ليدرك أن القوم توسّعوا فكان من شواهدهم كما أسلفت شيء من شعر بشار وأبي نواس ومسلم بن الوليد والمتنبي وغيرهم.

وقد أدرج الأستاذ المحاضر مأخذه فجعلها: أولاً وثانياً وثالثاً حتي بلغت عدتها ثلاثة عشر... وقد جاء في مأخذه الثاني في الصفحة (٢٥٢):

المعاجم جميعها ينقل بعضها عن بعض (يريد أصحاب المعاجم) ... فكانت (أي المعاجم المتأخرة) تخطيء أحياناً وتوجز أحياناً أخرى، فكان الشرح إما أن يكون غير مفهوم وإما أن يكون قد اعتراه ما يسمي بالإيجاز المخلّ، ومن ذلك قولهم: فرطوسة الخنزير أنفه، مع أن أنف الخنزير جزء من فرطوسته..

أقول: وليس هذا عيباً فالفرطوسة جماع الجزء الذي فيه الأنف، بل الأنف هو الظاهر البارز منها فإذا قيل: الفرطوسة الأنف فليس في ذلك إيجاز مخل، أو شرح غير مفهوم.

وقال وهو يدرج المسائل التي تدخل في ذلك المأخذ أو العيب:

درج الثوب طواه ولفّه، واللفّ خلاف الطيّ...

أقول: وقوله: «طواه ولفّه» لاشيء فيه فاللفّ في معناه الأول هو «الطيّ» وكلاهما بمعنى.

ولم أجد في «اللفّ» إلا أنه ضدّ النشر، وكذلك «الطيّ» ضدّ النشر، وعلي هذا كيف يكون «اللفّ» خلاف «الطيّ» كما زعم الأستاذ المحاضر؟.

وقال فى مأخذہ السادس :

المعاجم تفسر الكلمات بتفسير أشد غموضاً كقولهم :
الخشابة مطرق دقيق إذا صقل الصيقل السيف وفرغ منه أجزاها عليه فلا يغيره الجفن .
أقول : هذا الشرح غير واضح ، والمحاضر علي حق في الإشارة إليه ، ولكن أكون هذا الكلام في « الخشابة » وكلمات قليلة أخرى دليلاً علي ما ذهب إليه المحاضر ونسي آلافاً من الكلم كان لها من الوضوح ما لا يدع حاجة لمزيد من الفهم ؟ .
ثم لماذا لم يجعل المحاضر هذا المأخذ مع المأخذ الثالث الذي جاء فيه :
تفسر الكلمات في المعاجم أحياناً تفسيراً لا يفهم ...

وقال فى المأخذ الثامن :

لا يستطيع من المعاجم معرفة الألوان المركبة ...
أقول : وإذا عدم الدارسون أن يجدوا في « لسان العرب » الألوان المركبة ، وهي من فضائل الصناعة الحديثة ، فهل يكون ذلك عيباً ، وهل يجد الأستاذ الكرمي - حفظه الله - هذه الفوائد الدقيقة في معجم Webster الأمريكي .
غفر الله لأصحابنا كم يتدعون من عيوبنا ولا ينظرون إلا إلي محاسن أهل الغرب ، وليس هذا بجديد ، فلأثم المخطئ الهبل كما قال الشنفرى - رحمه الله - .

وقال الأستاذ المحاضر فى « مأخذہ ، التاسع :

المعاجم علي الأغلب (كذا) تفضل المجازي علي الحقيقي ، فإذا أردت الحقيقي وقعت في حيص بيص ، وقد لمست ذلك أيضاً في « المخصّص » لابن سيده ، وفي « فقه اللغة » للشعالبي ، و « الألفاظ الكتابية » للهمذاني ، و « المترادف والمتوارد » للشيخ إبراهيم اليازجي .
أقول : قوله : « المعاجم علي الأغلب تفضل المجازي علي الحقيقي » غير سديد ، وذلك لأن المعاجم تبدأ بذكر المشهور فقد يكون المجازي أشهر من الحقيقي ، وقد يكون العكس ، وليس للمحاضر أن يجعل هذا قاعدة درج عليها أهل المعجمات . وقوله : « تفضل » غير وافٍ ، فليس في الأمر تفضيل أو اختيار .

وقال الأستاذ فى « مأخذہ ، العاشر :

عدم الإتيان بأمثلة لتوضيح المعني من أكبر عيوب المعجم العربي ، وقد وجدت مثلاً في معجم الوسيط عن الفلزّ قوله : الفلزّ عنصر كيماوي يتميز بالبريق المعدني ...

وهذا التفسير لا يعني شيئاً، فهل الفلز نحاس أو فضة أو ذهب أو «ماذا» .

أقول: أنا مع الأستاذ المحاضر في أن «الوسيط» قد أغفل أن يأتي بشيء دقيق ينصرف إلي حقيقة ثابتة في شيء من مواده، وإلي هذا أشار الأستاذ أحمد الخطيب في محاضراته، ولكن هذا ليس شيئاً عاماً شاملاً في طريقة الوسيط ففيه القدر الكبير من الأمثلة والشرح والتوضيح كما أشار إلي ذلك أهل الدرس، ولا سيما «الوسيط» في طبعته الثانية التي نقحت فزيد فيها وحذف منها أشياء كثيرة. وأما قوله: «أو ماذا» فنمط من ابتداء في باب العطف على طريقة الأستاذ المحاضر.

وجاء في المأخذ الحادى عشر قول المحاضر:

التصحييف شائع في المعجم العربي، والغريب أنهم يعاملون الكلمة وتصحييفها كأنهما كلمتان منفصلتان، مثل: مزمر وهزهر، وانقرع وانقدع، وقبصة وقبضة، وبجر ونجر، وترنخ به، وترنح، وغصن وغضن وغضر، وغمص وغمض، وشلت وسلت، وانشدح وانسدح ..

أقول: الكلم المصحّف وقع في المعجم وأضيف المصحّف حتي صار لغة وليس لنا أن نقول: إنه مصحّف، لأن ذلك قد حدث في زمان لاندركه. غير أنه لا سبيل إلي احتساب الكلمات التي أوردها المحاضر من المصحّف، ولا أدري كيف خيّل للمحاضر أن يقول: مزمر وهزهر من الكلم المصحّف، ولم يشر إلي الأصل منهما ليدل بذلك علي أن الكلمة الثانية من المصحّف، والذي أراه أنهما أصلان، وإن خيّل إلي المحاضر أن الميم تشبه بالهاء. ومثل هذا نقول في «انقرع وانقدع»، ولم يقل أحد من المتقدمين إن الأصل «انقرع» وصحّفت إلي «انقدع» ولو دخل شيء من هذا لذكره أصحاب التصحييف والتحريف والمشتبه قبل أن يدركه السيد الكرّمى فيثبته في محاضراته.

وليس أدل علي ابتعاد المحاضر عن الحجّة من أنه ذكر «قبصة وقبضة» وزعم أن التصحييف قد أدخلهما ولم يميّن الأصل، وفاته أن أهل الذكر قرأوا في الكتاب العزيز: «فَقَبَضْتُ قَبْصَةً من أثر الرسول» ٩٦ سورة طه بالصاد، والأصل الذي عليه أكثر القراءات بالضاد.

وهذا يعني أن الضاد والصاد من الأصوات التي تتعاقب في العربية، ثم إنها تتعاقب بين العربية والعبرانية ولو شئنا أن نذكر من هذا لكان لنا منه معجم صغير.

ولو كانت الكلمات التي جاء بها المحاضر من الكلم المصحّف لوجدنا شيئاً منها لدى أهل

العلم المعنيين بالتصحيح كما أسلفت ومنهم أبو أحمد العسكري، وحمزة الأصفهاني وغيرهما.

ثم إن بين هذا الكلم الذي أتى به الأستاذ المحاضر ما يدخل في «اللغات» أي ماندعوه في عصرنا «اللهجات» فما كان بالسين في لغة من لغات العرب ورد بالشين في لغة أخرى من لغاتهم، ألا نري أن المجد الفيروزآبادي صاحب القاموس المحيط قد أفرد لهذا الكلم الوارد بالسين والشين كتاباً ذكره الذين ترجموا له، ولم يحمل ذلك علي التصحيح.

أقول: لو أن الأستاذ المحاضر قد توقف وصبر وشقي بجهد الدرس لأدرك أن هذا الذي حملة علي المصحف لم يكن منه، فليس «رزم ورزح» منه، ولا «رتوة وربوة» منه أيضاً وإن تشابه الرسم، ولو كان ذلك لفظن له أولو العزم من الثقات العلماء قبل أن نهرع نحن في آخر هذا الزمان فنحملة علي غير جهته فنكون كحاطب ليل، أو كمن يهرف بما لا يعرف.

وجاء في المأخذ الثاني عشر قول المحاضر:

إغفال المعاجم لكثير من صيغ الأفعال كإغفال سَرَّع بمعنى عَجَّل، وثَخَّنَ بمعنى غَلَّظ، ورَشَّدَ بمعنى صار رشيداً...

أقول: قد تغفل المعاجم جمع كلمة لأنه معروف مشهور، وقد تغفل ذكر أشياء أخرى كان حقها أن تذكر كما بين المحاضر، ولكن شيئاً من هذا الذي لم يذكر في المعاجم معروف كاشتقاق حامض وعاجل وفاحم وغني وعمي... وأنت إذا قرأت هذه المواد وجدت في حشوها ما يعين على إدراك هذه المسائل الصغيرة. ألا تري أن من التزيد أن يقال: إن «لسان العرب» ليس فيه أصل «غني» و«عمي».

ليس شيء من هذا. فأما «سَرَّع» و«ثَخَّنَ» فإن افتقدهما الأستاذ المحاضر فذاك أنهما لم يكونا من المسموح المشهور في تلك العصور، وإنما جدّاً بعد ذلك قياساً علي غيرهما، وهذا التوليد الجديد إيدان أن اللغة في مسيرتها المباركة تستجيب لحاجات الناس، أو قل إن الناس وجدوا فيها هذه السعة فأفادوا من ذلك.

وجاء في المأخذ الثالث عشر قوله:

المعاجم في كثير من الأحيان لا تفرّق بين الصفة والاسم فهي تقول مثلاً: الرَّخْفُ هو الزيد الرقيق المسترخي والعجين الكثير الماء، لكنها لاتقول هل الكلمة اسم فقط لاصفة، أي

أنه لا يجوز أن يقال عجین رَخَفَ، وكذلك الدُّلُوف أي العقاب السريعة، ولكنها لاتقول: عقاب دلوف...

أقول: أقصر أيها المحاضر الجليل ولا تبتس، ولا يشبه عليك الأمر فهو أيسر من ذلك، ولو أدركت أن العربية تشيع فيها الصفة حتي تنزل منزلة الموصوف لعلمت الأمر، فإذا أدركت هذا عرفت أن الراح والصهباء والسلافة والمدام وغيرها من نعوت الخمر انصرفت للخمر واشتهرت حتي أنزلت منزلتها، فلانطالب صاحب المعجم أن لم يذكر أن «الصهباء» صفة، بل جعلها من أسماء الخمرة، ومثل هذا يقال في المهند والصارم والحسام والمخدم وغيرها. وحكاية ابن خالوية مع أبي فراس في مجلس سيف الدولة مشهورة معروفة، وما أظن أن المحاضر يجهل هذا، وقد أشار في أول المحاضرة إلي أنه قد انصرف إلي الكتاب القديم ووقف علي العربية فنال من عجزها وبجرها ما تجاوز الكفاية فصار يصنع المعاجم.

وأختم هذه الإمامة الموجزة بما كنا نحفظ أيام الطلب من عينية النابغة التي يقول فيها:
وبتُ كأنني ساورتنى ضئيلةً من الرُقشِ في أنيابها السُمُّ ناقعُ
وهذه «الرقشاء الضئيلة» هي الحية، وقد أنزلت الصفة منزلة الموصوف، وذلك وجه حسن من فنون القول.

انتهى الكلام علي «مأخذ» الأستاذ المحاضر في المعاجم، ولنتقل إلي شيء يتصل بمتن اللغة مما كان للمحاضر فيه ميدان فسيح فنقول فيه ما بدا لنا أن نقول فيما يستحق أن يستدرك فيه أيأ كان هذا الاستدراك.

بدأ المحاضر هذا الجزء من المحاضرة بالكلام علي الفعل الثلاثي وحركة العين في ماضيه ومضارع فذكر قول أبي زيد الأنصاري (ص ٢٥٧):

إذا جاوزت المشاهير من الأفعال التي ماضيها علي «فَعَلَ» فأنت بالخيار إن شئتَ قلتَ «يفعل» بضم العين، أو «يفعل» بكسر العين.

ثم عقب المحاضر على قول أبي زيد فقال:

وهذا القول لا يشمل الأفعال التي صحَّ فيها الوجهان مثل فَسَقَ وَفَسَدَ وَعَجَّ وَعَكَفَ... وأقول: ولم يشر إلي المراد بـ «الوجهان» أيكونان ضم العين في المضارع أو كسرها، أم شيء آخر. وإنني إذ أتساءل هذا التساؤل لأنني لم أعرف أن «فَسَدَ» مضارعها «يفسد» بالضم أو «يفسد» بالكسر وكذلك سائر الأفعال الأخرى، والذي أعرفه من أمرها أنها مضمومة العين في المضارع وليس الكسر وارداً ولو علي لغة ضعيفة.

وقد جاء في «فَسَدَ الماضي «فَسَدَ» بضم السين وقالوا فيها: لغة رديئة.
 وقال: ثم إن هذا القول (أي قول أبي زيد) لا يفرق بين: حلَّ الرجلُ العقدة، وحلَّ
 الرجل في البلدة، فالمضارع من الأول «حَلَّ يحلُّ»، ومن الثاني «يحِلُّ»...
 أقول: كأنَّ الأستاذ قد قرَّ في نفسه أن ما لاحظته كثيراً في الاستعمال قاعدة لغوية، وفاته
 أن العربية لاتخضع إلي ما خيَّل للكثيرين أنه قاعدة فقد قرأنا في الكتاب العزيز: «ولا يزال الذين
 كفروا تصيبهم بما صنعوا قارعة أو تحلُّ قريباً من دارهم» ٣١ سورة الرعد.
 إن الفعل «تحلَّ» جاء بضم العين خلافاً لما توهم الأستاذ المحاضر، فأما «يحلَّ» بكسر الحاء
 فقد ورد في الكتاب العزيز في جملة من الآي بمعنى «كان حلاً أو حلالاً» نحو قوله تعالى:
 «... فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تحِلَّ له من بعد حتي تنكح زوجاً غيره» ٣٣٠ سورة البقرة.
 وقد تأني «يحلَّ» بكسر العين معني ينزل كما في قوله تعالى:
 «كُلُوا من طَيِّبَات ما رَزَقْنَاكم ولا تَطغَوْا فيحِلَّ عليكم غَضَبِي» ٨١ سورة طه.
 وكان الأستاذ المحاضر انتهى إلي هذا الذي دعوته «قاعدة تخيلوها» فقال:
 ويظهر أن ضم العين أو كسرها في المضارع الصحيح له علاقة بكون الفعل متعدياً أو
 لازماً.

وقال في الصفحة (٢٥٩):

والمعاجم أحياناً تسقط بعض الصفات، وقد تستبدل إحداها بالأخرى، فالفعل «مَرَضَ
 يَمْرَضُ مَرَضاً» يكون منه «مَرِضَ» لا «مريض»، وجمع «المَرِضِ» «مَرْضِي»، وجمع
 «المريض» «مرضاء».

وتقول المعاجم: «رقيق» بدلاً من «رَقَّ» أي «رَقَق».

وتقول المعاجم: «عَجِمَ يَعْجِمُ عَجْمةً» فهو «أعجم» وتقول إن «أعجم» من هذا الفعل من
 الشواذ، والصحيح: أن «أعجم» من صيغة أخرى وهي «عَجِمَ يَعْجِمُ عَجْماً» فهو أعجم، وهذه
 الصيغة لاتذكرها المعاجم.

أقول: وفي جملة هذه الأسطر ما يستحق أن يوقف عليه طويلاً وذلك أن الأستاذ المحاضر
 قد وطَّن نفسه أن المعجم أسقط أشياء، وهو يريد من غير شك صاحب المعجم، وربما أراد
 جمهوره اللغويين الأقدمين. وإذا كان هذا فقد وهَمَ أعظم الوهم وقسا علي أولئك الأفتاذ ممن
 خدموا العلم خدمة صادقة.

أقول: لم يُسقط هؤلاء شيئاً من مواد العربية فيستبدلوا به آخر يَسُدُّ مسدّه، ولم يسقطون وزان «فَعَلَ» من الفعل «مَرَضَ» ليصيروا إلى فاعيل وهو «مريض»؟ وكذلك في سائر ماظن أنهم أسقطوه.

هذه مسألة أولي، فأما الثانية فقد توهم أن ما جاء كثيراً من الصيغ في فعل من الأفعال الثلاثية هو قاعدة، وهذا التوهم مظنة الخطأ فقد خرج عن هذا الكثير شيء غير قليل كان سبباً في ألا يُجروا الكثير علي أنه قاعدة مقررة. ومن هذا جاء «مريض» ولم يأت «مَرَضَ»، وإذا كان هذا لم يرد فلا يعني أن اللغويين أسقطوه، ومثل هذا كثير.

وأما الثالثة فمسألة أبنية الجموع في العربية فقد قرر المحاضر أن «مرضِي» جمع «مَرَضَ» الذي سقط من المعجمات كما توهم، و«مُرضَاء» جمع «مريض». وهذا يعني أن المحاضر قد قرر أن بناء «فَعِيل» لا يكون جمعه إلا «فُعلاء»، وهذا شيء لا نتحققه في العربية قاعدة مطردة كما ظن المحاضر.

إن ما جاء علي «فَعِيل» قد يجمع علي «فَعْلِي» وليس هذا غريباً أو شاذاً نحو: «جريح» وجمعه «جَرَحِي» و«قتيل» جمعه «قَتْلِي». وإذا أخذنا بما قال المحاضر فلا بد أن نفترض أن «جَرَحِي» و«قَتْلِي» جمعا «جَرَح» و«قَتَلَ» مثل «مرض» الذي ادّعى المحاضر وجوده ولكن اللغويين أسقطوه. ولما كنا لانقبل «جَرَح» و«قَتَلَ» فكذلك نرفض وجود «مَرَضَ».

ولنعد إلى الجمع فنقول: إن أبنية التكسير لا تقيد بأوزان معينة في الاسم المفرد، بل يكون شيء من ذلك علي سبيل الكثرة، ألا تري أن «أسير» يجمع «أُسْرِي» و«أُسَارِي» و«أُسَارِي». وأن «بري» يجمع «أُبرياء» كما يجمع «برءاء» وهذا الجمع الثاني هو الذي قرره المحاضر في بناء «فَعِيل» ليس غير، ويجمع براء.

ويجمع «كريم» «كُرماء» كما أراد المحاضر، ولكنه يجمع علي «كرام» أيضاً.

ويجمع «شريف» علي «أشراف» و«شُرَفَاء».

ويجمع «مجيد» علي «أُمجاد»، ولم يُسمَعْ «مُجداء» كما قرر المحاضر.

ويجمع «طبيب» «أطباء» و«أطبّة».

ويجمع «أبي» علي «أبأة» ليس غير. ويجمع «أحمق» علي «حَمَقِي» والكثير في جمع «أفعل» «فعل». ويجمع «غاز» علي غزاة ومثله «حام» حماة، غير أن «غاز» جمع علي «غُزَى» كما ورد في الكتاب العزيز: «أو كانوا غُزَى» ١٩٦ سورة آل عمران.

وهذا الجمع غريب لأن ما كان علي «فاعل» معتل الآخر فجمعه علي «فُعَلَة» مثل «دعاة» و«قضاة» .

ولا يجمع علي «فُعَل» إلا فاعل صحيح الآخر نحو «رَكْع» و «سَجْد» جمعا راكم وساجد .

وهكذا يتبين لنا أن أبنية الجمع المكسّر لا ينظمها ضوابط تجري مجري القاعدة .

وأما الرابعة فقول المحاضر في «أعجم» الذي فعله «عَجَمَ يَعْجُمُ عجمة» :

الصحيح أن «أعجم» من صيغة أخرى هي : «عَجِمَ يَعْجِمُ» مثل «فَرَحَ» فهو أعجم .

أقول: كأنما أراد المحاضر أن يجعل من المطرّد قاعدة، وليس المطرّد إلا الكثير ليس غير فقد جاء من «خَطَبَ يَخْطُبُ» بمعنى صار ذا لون أحمر، «أخطب»، والكثير في «أفعل» أن يأتي من «فَعَلَ يَفْعَلُ» .

ومثل هذا «أحمق» فقد ورد من «حَمَقَ يَحْمُقُ» .

وقال الأستاذ المحاضر في الصفحة (٢٥٩) :

والمعاجم تخطئ بين هذه الصيغ، فهي تقول مثلاً: عِنْدَ يَعْنِدُ، وَعِنْدَ يَعْنِدُ، وَعِنْدَ يَعْنِدُ عُنوداً، تقول ذلك دون تمييز .

أقول: لم أتبين وجه الخلط فيما ذهب إليه المحاضر، والذي أدركه أن الفعل جاء علي ثلاثة أوزان وليس من فرق بينها .

لعل الأستاذ المحاضر ظن أن ما جاء علي فَعَلَ يَفْعَلُ، وما وَرَدَ علي فَعَلَ يَفْعَلُ، وفَعَلَ يَفْعَلُ وثلاثة الأوزان الأخرى يختص كل منها بخصائص، وكأنّ هذه الخصائص قد أنزلت لدي المحاضر منزلة القواعد الثابتة فلا يحاد عنها .

ولو عرفنا أن العربية واسعة، وأن من سعتها أن شيئاً كثيراً فيها حادّ وابتعد عن الشائع المألوف، لأدركنا أن لا سبيل إلي القول بـ «الخلط» و «الخطأ» و «التشويش» كما أشار الأستاذ المحاضر .

ومن أمثلة ما وقع فيه الأستاذ المحاضر جعله أن مصدر الأفعال التي علي وزن «فَعَلَ يَفْعَلُ» هو فَعَالَة أو فُعُولَة، والوصف منها هو «فَعِيل» فقال مثلاً:

وتقول «المعاجم»: «عَنَفٌ يَعْنِفُ عَنَافَةً» الرجل بغلامه، فهو عانف . والصحيح أن «عَنَفٌ يَعْنِفُ عَنَافَةً» فعل لازم فلا يقال عانف بل هو عنيف .

أقول: ولا بد من وقفة مفيدة علي قول الأستاذ المحاضر. لقد خطأ الأستاذ المحاضر ما ورد في المعجم فقال: لا يصح «عانف» وصفاً من الفعل «عنَفَ يعنف» وجعل السبب المانع أن الفعل لازم.

وهذه حجة باطلة فقد ورد من «فعل يفعل» وهو لازم كله وصف علي «فاعل» فقد جاء من «نبه» «نابه» كما جاء «نبيه»، و «شاعر» من «شعر» و «طاهر» من «طهر»، و «مجيد» و «ماجد» من «مجد».

ومثل هذا «فَعَلَ يَفْعَلُ» اللازم الذي يأتي الوصف منه علي «أَفْعَلَ» و «فَعِيل» و «فَعْلَان» نحو: أحمر وأعمى، من «حَمَر» و «عَمِيَ»، وبخيل وكحيل، وعطشان وريان، غير أننا نجد من هذا ما جاء على فاعل مع لزومه مثل ظامئ وساهر وباخل.

ولا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَقِيدَ الْوَصْفَ بِـ «فَعِيلٍ» مِنَ الْأَفْعَالِ الدَّالَّةِ عَلَيِ الصِّفَاتِ الثَّابِتَةِ وَهِيَ مِنْ بَابِ «فَعَلَ يَفْعُلُ» فَقَدْ جَاءَ مِنْ ذَلِكَ «شَجَاعٌ» مِنْ «شَجَعَ» وَ«جَبَانٌ» مِنْ «جَبَنَ» وَ«عَذَبٌ» مِنْ «عَذَبَ» وَغَيْرَ ذَلِكَ. كَمَا أَنَّ الْمَصْدَرَ مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ لَا يَقْتَصِرُ عَلَيِ فَعَالَةٍ وَفِعُولَةٍ كَمَا أَوَّامُ الْمُحَاضِرِ، أَوْ كَمَا يَفْهَمُ مِمَّا جَاءَ بِهِ فَقَدْ جَاءَ «الْجَبِينُ» مِنْ «جَبَنَ» وَ«الْعِظْمَةُ» أَوْ «الْعِظْمُ» مِنْ «عَظَّمَ» وَ«الْحُمُقُ» أَوْ «الْحَمَاقَةُ» مِنْ «حَمَقَ»، وَغَيْرَ هَذَا كَثِيرٌ.

وقال السيد المحاضر:

وتقول المعاجم: فَطَنَ به وله وإليه، يَفْطِنُ ويفْطِنُ، وَفَطَنَ يَفْطِنُ فَطْنًا وَفَطْنًا وَفُطِنًا وَفُطْنًا وَفُطِنَةً وَفُطُونَةً وَفُطَانَةً وَفُطَانِيَّةً، تقول ذلك دون تمييز بين صيغة وأخرى.

أقول: إذا كان صاحب المعجم أو قل اللغويون القدامى قد ذكروا هذه الصيغ ولم يميزوا فكيف يسوغ لنا أن نميّز على وفق ما نتخيله قاعدة صحيحة جرياً على الكثير المشهور؟.

إن هذا الذي اطمأنَّ إليه المحاضر وجعله قاعدة لم يغب عن القدماء، ولكنهم لم يروا من الاستعمال المشهور ما يجعلهم أن يجروه مجرى الكثير المشهور، ومن أجل ذلك اكتفوا ببسطه، إن كثرة هذه الصيغ تدل من غير شك على كثرة اللغات. وعلي هذا ليس لنا أن نهرع إلى القول بالخلط والخطأ فيصح فينا قول أبي نواس:

حفظت شيئاً وغابت عنك أشياء

ومن الأمثلة التي زعم المحاضر أنها من باب 'تخليط الأوزان، قوله:

والمعاجم تقول: رَعَنَ يَرَعُنُ، وَرَعْنٌ يَرَعُنُ رَعُونَةً وَرَعْنًا كَانَ أَرَعَنَ. وفي هذا تخطيط في الأوزان، والصحيح أن يقال: رَعَنَ رَعْنًا فهو أَرَعَنَ، وَرَعْنٌ يَرَعُنُ رَعُونَةً فهو رَعَنَ، وتركت المعاجم (رَعْنٌ) وأخذت (أَرَعَنَ).

أقول: ليس من «تخطيط الأوزان» كما زعم المحاضر ذلك أن الوصف «أَرَعَنَ» هو للفعل المفتوح العين ماضياً ومضارعاً، وللفعل المضموم العين ماضياً ومضارعاً، ولا يختص «أَفْعَلُ» بالفعل المكسور العين ماضياً مفتوحها مضارعاً. ومصدر «التخطيط» الذي ادّعاه المحاضر اعتقاده خصوصية «أَفْعَلُ» بالوزن الأخير وليس هذا صحيحاً فقد قالوا: أَحْمَقُ والفعل «حُمِقَ» مضموم العين، وقالوا: أَخْطَبُ والفعل «خَطُبَ» مضموم العين أيضاً، ومثل هذا «أَرَعَنَ» والفعل «رَعَنَ».

وحين آمن المحاضر بما اعتقده قاعدة في «أَفْعَلُ» افترض وجود «فَعَلَ يَفْعَلُ» في «أَرَعَنَ» ولم ينص أحد من أهل اللغة على وجوده.

ومما اتهم المحاضر به «المعاجم» قوله في آخر الصفحة (٢٥٩):

وقد تخلط المعاجم بين الأفعال فتعتبر الواحد منها كما لو أنه فعل جديد، فالفعل «كَبَّكَ» هو الفعل «كَبَّ» والفعل «تَكَبَّكَ» هو الفعل «تَكَبَّ»... والفعل «كَبَّكَ» هو الفعل «كَبَّ» خُفِّفَ إِلَيَّ «كَبَّكَ».

أقول: وليس «كَبَّ» مخففاً من «كَبَّكَ» فكلاهما أصل، وإن دلالة الثاني ذات خصوصية خاصة، وزعم المحاضر أن المعاجم لا تذكر اشتقاق كلمة «غني» مع أنها تذكر اشتقاق «فقير» وتقول: من «فَقِرَ يَفْقِرُ فَقَارَةً».

ولا أدري كيف لا تذكر المعاجم أن «غني» الوصف من «غَنِيَ» الفعل؟ رُبَمَا لم يأت بالتصريح إن الوصف «غَنِيَ» من الفعل، ولكنه معلوم لا حاجة إلي التصريح به بعد ذكر الفعل «غَنِيَ».

ثم قال: إن المعاجم تذكر «عَبَّلَ» ولا تذكر أنها من «عَبَّلَ يَعْبُلُ عُبُولَةً»، كما لا تذكر اشتقاق «عتيد».

أقول: وليس هذا من العيوب فقد يلمح الناظر في المطولات من المعجمات هذه المسائل ويدركها من غير أن ينص عليها.

وقال: المعاجم تذكر «عَجَبَاءَ» ولا تذكر «أَعَجَبَ».

وأريد أن أقف علي هذا فأقول قد ترد صفات علي «فعلاء» ولم يُعرف لها «أفعل» مثل: «ليلة ليلاء» وليس في العربية «ألِيل»، ومثل هذا امرأة حسناء، ولا يقال للذكر «أحسن»، وكذلك ليلة «شيباء» وهي معروف في نعوت الليالي ومثل هذا كثير.

وقال:

وتقول المعاجم: «عَجَفَ يَعْجِفُ، وَعَجْفَ يَعْجِفُ عَجْفًا» دون تمييز بين «عَجَفَ يَعْجِفُ» فهو «أعجَفَ»، و«عَجَفَ يَعْجِفُ عَجَافَةً» فهو «عجيف». والغريب أنها تقول: إن جمع «أعجَفَ» «عجاف» وتقول: إنه شاذ، والصحيح أن جمع «أعجَفَ» «عجَفَ»، وأما «عجاف» فهي جمع عجيف فلا شذوذ.

أقول: إذا ادعي المحاضر أن القدماء لم يميزوا بين «فَعَلَ وَفَعُلَ» في مصدر الفعل عَجَفَ وَعَجِفَ، وجعلوه واحداً هو عَجَفًا فذاك ما وصلوا إليه، وليس لهم أن يفترضوا أن شيئاً قد سقط فاكتشفه المحاضر وخفي أمره علي المتقدمين من علماء العربية.

لقد جاء الوصف من «عَجَفَ» المكسور العين و«عَجَفَ» المضموم العين واحداً أيضاً هو «أعجَفَ» ولم يذهبوا كما ذهب المحاضر إلي وجود «عجيف» الذي لم يهتدوا إلي أثره، أما المحاضر فقد استقر في علمه أن «فعليل» خاص بـ «فعل يفعل» وما دري أن العربية القديمة واسعة بسعة «لغاتهما». ولقد أشرنا إلي مجيء «أفعل» من الفعل المضموم العين.

وكأنه أنكر أن يكون «عجاف» جمعاً لـ «أعجَفَ» شذوذاً، فجعل هذا من الخطأ لأنه افترض باديء ذي بدء وجود «عجيف» وهو غير معروف وإنما قاسه المحاضر علي نظائره.

لقد تصور الأستاذ المحاضر أبنية زعم أنها موجودة ولم تذكرها المعاجم، وحين قرر هذا لم يهتد إلي تقريره هذا من أنه وجد في كلام العرب تلك الأبنية، ولو كان قد فعل هذا واستدرك به علي المعجم القديم لكان من المجتهدين الذين أضافوا ما كان حقّه أن يدخل المعجم.

لم يفعل هذا وإنما ذهب إلي قراره تصوراً معتمداً علي الكثير الذي يأتي علي شاكلة ما ادعي أنه سقط من المعجم ومن ذلك قوله:

وتقول المعاجم: «شَخَتْ يَشْخُتْ شُخُوتَةً» فهو «شَخَتَ» فليس لهم أن يفترضوها كما افترضها السيد المحاضر، ولذلك جعلوا «شَخِيتَ» مثل «شَخَتَ» وليس المصدر إلا واحداً هو «شُخُوتَةً».

وقال المحاضر فى الصفحة (٢٦١) :

وتقول المعاجم: (سَمُرٌ يَسْمُرُ سُمْرَةً) وهذا يخالف ما جاء عن «زَرْقٌ يَزْرَقُ زَرْقًا» فهو «أزرق»، و«شَقَرٌ يَشْقُرُ شَقْرًا» فهو «أشقر»، ومن الغريب أن المعاجم لا تذكر اشتقاق «أحمر» هل هي من «حَمَرٍ يَحْمَرُ» أم من «حَمَرٍ يَحْمَرُ».

أقول: لا أدري ما الغرابة فى مجيء «سَمُرٌ يَسْمُرُ سُمْرَةً»، وقد عرفنا أن مصادر الأفعال الدالة على الألوان يغلب عليها «فعلَة» مثل: الحمرة والصفرة والخضرة، و «الزُرْقَة» أكثر من «الزَّرْق» وكذلك «الشُّقْرَة» أكثر من «الشَّقَر» وقد أشار إليهما المحاضر ولم يشر إلي الكثير وهو «فعلَة».

واشتقاق «أحمر» من «حَمَرٍ يَحْمَرُ» وليس ذلك غريباً فإن لم يجده المحاضر فى المعجم فقد عرفه أهل اللغة وكتب الصرف تذكر هذه المسائل فتقطع بها.

ومما عده المحاضر تشويشاً، قوله:

وهذا التشويش موجود مثلاً فى «غَامَ البعير يغيم غَيْمًا» فهو «غَيْمان»، والصحيح «غِيمَ يغيم غَيْمًا» فهو «غَيْمان»، ومن أمثال هذا الفعل «عَيْطٌ يعيط عَيْطًا» و «عَيْنٌ يعين عَيْنًا»..

أقول: ليس فى الأمر من خطأ حتى ينبري المحاضر فيقول: والصحيح... و«غَامَ البعير يغيم غَيْمًا» فهو غيمان صحيح والفعل أعلَّ وأصِلَه مع علته: «غِيمَ يغيم» والإعلال هو الكثير فى العربية أى سلب العلة فلا تقول: «قَوْلٌ وبيع» بل نقول: «قال وباع»، وعلى هذا فالإعلال هو القاعدة الكثير، وما بقي على علته فهو خلاف القاعدة وهو القليل ومنه «عَيْطٌ وعَيْنٌ» اللذين جاء بهما المحاضر.

قلت إن بقاء العلة قليل فى العربية ومنه استحوذ واستنوق الجمل وغيرهما.

وقال أيضاً فى الصفحة نفسها:

والمعاجم تقول: إن «القَحَامَة والقُحُومَة» مصدران ليس لهما فعل، والصحيح أن «القُحُومَة» فى فعل «قَحِمَ يقحم قُحُومَةً» فهو «قَحِم»، وأن «القَحَامَة» من فعل «قَحَمَ يقحم قَحَامَةً» فهو «قَحِيم»..

أقول: ما نسبته المحاضر إلى المعاجم صحيح وأن المصدرين لافعل لهما أى أن فعليهما منسيان وهذا كثير فى العربية فقد قالوا إن «أيضاً» مصدر نسي فعله «أَضَ يَبيض»، وقولهم: نسي فعله أى أنه غير موجود استدلوا عليه قياساً على نظائره.

وقالوا في «يَدَع وَيَذَر»: فعلان مضارعان نسي ماضيهما وهما «وَدَعَ» و «وَذَرَ» .
 وقالوا في: «فَوْضِي» و «شَتِي»: جمعان لفضيض وشتيت وكلاهما منسي.
 أما قول المحاضر والصحيح فحقيقته التصوّر والقياس علي النظائر، وقد ذهب إلي أكثر من
 هذا فقد جاء بالوصف من الفعلين اللذين لم يعرفا فقال: من «القحومة» جاء الوصف «قحم»
 ومن «القحامة» جاء الوصف «قحيم» وكلاهما من التصور الذي لم يؤيده المسموع في
 العربية. وعلي هذا لم يكن من خطأ يضطر المحاضر إلي التصحيح.
 ومن أوهام المحاضر ما تخيله في الفعل «قَدَرَ» فقد جاء بصيغ من أفعال وصفات لوجود
 لها في العربية وادعي أن المعاجم أخلت بها. ولو أنه وجد شيئاً منها في كلم العرب لكان له
 حجة يستدرك بها ما فات المعجم علي نحو ما صنع المتقدمون في «فصيح ثعلب» حين
 صححو له واستدركوا عليه فسمّوا مصنفاتهم «فائت الفصيح» و «تصحيح الفصيح» ونحو
 هذا.

ومثل هذا كان كلامه في «عَقَدَ» باختلاف معانيها مما يقتضي اختلاف الأبنية.
 وفي المحاضرة أفعال أخرى ذهب فيها المحاضر إلي شيء معين لاتذكره المعجمات معتمداً
 فيه علي القياس علي الكثير وهذا مما يجب ألا يؤخذ به لأن نتائجه إضافات كثيرة لم تعرف
 في لغة العرب.
 وإذا اجتريء بهذا القدر مما ورد في أبنية العربية واجتهاد المحاضر فيها أري من المفيد أن
 أختتم هذه البسطة بالكلام علي خروج المحاضر عن أساليب العربية في الاستعمال الفصيح
 المشهور فأقول:

١- جاء في الصفحة (٢٥٠) قول المحاضر:

فأنا أعود فأقول: إنني أتكلم عن الموضوع...

أقول: والصواب: علي الموضوع، والكلام علي الشيء لا عنه.

٢- وجاء في الصفحة (٢٥٤) قوله:

... ولا سيما فيما يتعلق بأعضاء الجسم...

أقول: استعمال «لا سيما» هذا هو استعمال حديث، وذلك لأن «لا سيما» يجب أن تلحق
 باسم صريح معرفة أو نكرة وله أحكام في كل منهما، قال امرؤ القيس:
 ولا سيما يوم بدارة جُلجل

وتقرأ: يوم، ويوم، ويوماً.

٣- وجاء في الصفحة (٢٥٥) قوله:

المعاجم علي الأغلب تفضّل المجازي.

أقول: والصواب: في الأغلب.

٤- وجاء في الصفحة (٢٥٦) قوله:

... ولكنّها لاتقول: هل الكلمة اسم فقط لا صفة...

أقول: لقد نبّه اللغة أن «هل» لا تبأشر الاسم، والصواب: هل تكون الكلمة...

٥- وجاء في الصفحة (٢٦١) قوله:

هل هما من «رَوْبَ يَرَوْبُ رَوْباً» أم لا.

أقول: أشرنا إلي أن «هل» لا تدخل علي الجملة الاسمية أو أن الاسم يتبعها. ثم إن «هل»

لا يأتي بعدها المعادل وهو «أم»، بل يأتي بعد الهمزة.

٦- وجاء في الصفحة (٢٦٥) قوله:

بل نضدّي عديدون من أصحاب الفضل...

أقول: أراد المحاضر بـ «عديدون» «كثيرين». والصواب أن «عديد» بمعنى «عدّد» ولكن

المعاصرين جعلوها بمعنى «كثير» فقالوا مثلاً: أسباب عديدة وغيرها. وبدلنا علي أن «عديد»

بمعني «عدّد» قول السموأل:

تعيّرنا أنا قليل عديداً فقلت لها: إن الكرام قليل

وقد خصّ المحاضر الجزء الأخير من محاضراته بالتعريب وكيف قصّر المعاصرون في وضع

المصطلح بترجمته من الانكليزية في حين أشار إلي إحسان الأتراك العثمانيين في هذا الباب

فذكر طرفاً من مصطلحاتهم في الرياضيات ولعلوم.

ثم ختم المحاضرة متهمكاً بتقصير الشعراء وأهل العلم في عصرنا فقال:

... واختلط الحابل بالنابل وضاعت المقاييس والمعايير في الشعر والأدب واللغة حتي صح

أن يقال:

وتسابق عرج الحمير فقلت من عدم السوابق

وليته لم يستشهد بالبيت - غفر الله له - فمن هو المبرأ من العيب، ولا تعدم الحسنة ذاما

ورحم الله امرأ عرف قدره فوقف عنده.

نظرة نقدية في اللغة اليمنية في المعجمات العربية

بين يدي البحث:

لقد أستوفي الدكتور هاشم الطعان ما ورد من الألفاظ اليمنية في (المعجمات) وكتب اللغة والمصادر التاريخية، وهياً هذا العمل فرصة للدارسين.

ولابد لي قبل البدء بهذا الدرس أن أمهد له بشيء يتصل بالوضع والانتحال في اللغة. لقد عرف أهل الدرس الانتحال والكذب والتزيد في الشعر القديم، وكتب فيه مؤرخو الأدب، وأنت تقف علي هذا في «طبقات فحول الشعراء» وفي كتاب «الأغاني» وغيرهما. وقد كان شيء مثل هذا في الأخبار التاريخية التي تتصل بالفرق والطوائف. وأما الموضوع في الحديث الشريف فأمره معروف.

ولم يعرض أهل الدرس للموضوع المرجل من المواد اللغوية. وكأنني ألمح طائفة من هذا في الأبنية الرباعية والخماسية، ذلك أن طائفة كبيرة من هذه المواد لاتشير إلي معني واضح فأنت تجد فيها مايدل علي الصفات غير المحدودة، ولا تعرف من حال الموصوف بها شيئاً. لعلك تقف على ما هو «صلب شديد» فتجد طائفة من الرباعي، وما هو فوق الرباعي ينصرف إلي هذا، وإلي «الضخم» وما يشبه هذا من الصفات. ثم إنك لاتجد حضوراً لهذه المواد في نص قديم، بل هي مواد يتيمة ليس لك أن تصف بها موصوفاً معيناً وهي أيضاً أسماء وأفعال ومصادر لانخلص منها إلي فائدة معينة.

وأني لأميل إلي صرف هذه المواد إلي الموضوع المصنوع، ولنقف على طائفة من هذه^(١)، ثم نغادرها إلي الكلام علي الألفاظ اليمنية التي لاتحتمل الصدق، ودونك شيء مما وقفت عليه من هذا الذي احتمل فيه الكذب:
البرشاع: الذي لا فؤاد له^(٢).

البُحْظَلَّة: أن يقفز الرجل قفزات اليربوع، يقال: بِحَظَلٍ يُحْظَل بِحُظَلَّة.
أقول: لو أن ابن فارس قد وجد الفعل مستعملاً في نص من النصوص لكان عليه أن يثبتته مستنداً علي هذه الهيئة الخاصة.

البُهْصَلَة: هي القصية، والبُهْصَلُ: الجسيم، وحمار بُهْصَلُ: غليظ.
وهل لي أن أفيد شيئاً من «البهْصَلَة» أصفة هي لامرأة أم لحيوان أم غير هذا مما لا يعقل ثم أَيْكون «البهْصَل» هو المذكور، ولم خص به الحمار؟
بَلَعَث: ورجل بَلَعَث: سيء الخلق.

أقول: وقول ابن فارس: «رجل بلعث» ليس من النصوص التي تعتمد لأنه مصنوع.
البَهْكَتَة: السرعة فيما يأخذ فيه (الإنسان من عمل).
وابلَنْدَج: المكان: تسع، وابلندج الحوض: اذا انهدم.
أقول: ولم تكن «ابلندج» مع كلمة «الحوض» بمعنى «اتسع» كما هي مع «المكان»؟
بَخَذَع: يقال: ضربه إذا قطعه بالسيف.
بَلَطَحَ: الرجل: إذا ضَرَبَ بنفسه الأرض، ويقال: بلدح.
بَزَمَخَ: الرجل، تكبر.

تبعضل: لحمه: غُلْظَ. أقول: وكأن ابن فارس قد نسي «البعضلة» التي بدأ بها هذا الباب وجعلها بمعنى أن يقفز الرجل قفزات اليربوع. وكان أهل اللغة فرقوا بينهما في الضاد والطاء.

البرْدَس: الرجل المنكر.
وبَلَدَمَ: الرجل: فرق فسكت (بالدال والذال).

وبزذن: الرجل برذنة، إذا ثقل واشتقاق (البرذون) منه.
أقول: والعكس هو الصحيح أي إن الحيوان (البرذن) هو الأصل. ومنه ولد الفعل.
وتبزعر: الرجل: إذا ساء خلقه. وشاب (برذع) و (برذوع): ممتليء تام.

أقول: كأن القلب الذي عرض للكلمة ذهب بها إلي معنى بعيد آخر يختلف كل منها عن الآخر حسناً وقبحاً.

برزل: ورجل برزل وبرزول: ضخم.
والمبرطس: الذي يكتري للناس الإبل والحمير، والفعل: البرطسة.

برعس: وناقة برعس وبرعيش: غزيرة.
 برشط: الرجل اللحم: إذا شر شره.
 البركلة: المشي في طين، أو الخوض في ماء.
 بلعس: وناقة بلعس: مسترخية اللحم.
 بلخص: الرجل ويلسم: إذا كره وجهه.
 وبلهس: أسرع في مشيته.
 وبللاص وبلهص: عدا.
 البعثوط: سرّة الوادي.
 بلعك: وناقة بلعك. مسترخية مسنة.
 بعكنة: ورملة بعكنة: غليظه.
 تبغثرت نفسي: غثت.
 وابرنيتت ابرنتاء: إذا تقدمت.
 وتبريس الرجل: إذا مشي مشياً خفيفاً.
 وتبريست الشيء: طلبته.
 عبلهن الرجل: خرج من ثيابه.
 البجارم والبجاري: الدواهي.
 والميرنشق: الفرع المسرور، قال الأصمعي: حدثت الرشيد بحديث فابرنشق.
 أقول: إذا كان حديث الأصمعي صحيحاً..
 ابرنتيت للأمر: إذا استعدادت له.
 أقول كأن ابن فارس وأصحاب المعجمات إذا قالوا «ابرنيتت» وجعلوا بعد الفعل «لأمر»
 ذهبوا به إلي غير المعني الأول الذي أثبتوه قبل بضع كلمات!!
 ومما جاء من كلامهم على أكثر من ثلاثة أحرف أوله تاء.
 الترتب: الأمر الثابت.
 الترخم في قولهم: ما أدري أي ترخم هو، أي لا أدري أي الناس هو.

والتربوت من الإبل: الذلول.

ومما جاء من هذا مما أوله الجيم:

أجلوذ: إذا أسرع: والجلذي: الشديد من الأمر.

أقول: ورد الفعل «أجلوذ» والفعل «أخرجم» في كتب الصرف، ولم أر نصاً جاء فيه هذا.

والجحنفل: الغليظ الشفة.

والجرنفش العظيم الجنين.

والمجرنمز: المجتمع كأنه من الجراميز وهو الثقل.

الخرمل والخذعل: المرأة الحمقاء.

الخرخر: القوي.

الخبجوجي: الطويل.

ورجل خنشليل: ماض.

ومما أوله الدال:

دنقش الرجل دنقشة إذا نظر وكسر عينه.

والدقلص والدلمص: البراق.

والدمكمك: القوي.

والدفناس: الأحمق.

والدردس: الكبير المسن.

والدغاؤل: الغوائل.

والادرنفاق: السير السريع.

وأدرمج إذا دخل في الشيء.

ومما أوله الزاي:

الزغرب: الماء الكثير.

الزنترة: الضيق.

الزرنقة: السرعة.

المزمهل: الماء الصافي .

ويثال «ازمهرت» الكواكب إذا لمعت .

و«ازلأم» القوم اذا ركبوا ونصت بهم إبلهم ، ويقال : إزلام القوم إذا جمعوا . وازلأم النهار إذا ارتفع ضحاها .

و«الزعيج» : سحاب رقيق : فله الفراء . وأنكر أبو عبيد أن يكون (الزعيج) من كلام العرب قال ابن فارس : والفراء عندي ثقة .

أقول : وهذا شيء يقوي عندي ما أحسبه موضوعاً من هذا الكلم الغريب .
و«الزملول» الأملس .

و«الزُخروط» : الرجل الخسيس ، و«الزُخروط» الجمل المسن .

و«الزعموم» : الغبي .

و«زهرق» الرجل : إذا اشتد ضحكه .

أقول : ولم أجدها في «المقاييس» لابن فارس نفسه .

و«الزبنتر» : القصير .

و«أزرأم» الرجل : إذا غضب .

ومما أوله سين من هذا :

«السلفع» : المكان الحزن .

و«السلفع» المرأة الصخابة ، والشجاع .

و«اسخنطر» : طال وعرض !!

و«أسمهد» السنام : طال . و«اسرهد» السنام : قطع قطعاً .

و«السرومط» : الطويل .

و«اسرندي» غلبه .

و«السرندى» الشديد .

و«المسعمد» الوارم .

ومما أوله شين من هذا :

«اشفتر» الشيء : تفرق .

و«الشنظرة»: التعرض لأعراض القوم بالشتم.

و«الشنظير» الفاحش.

ومما أوله صاد من هذا:

«صلخد»: صلب.

«وصلقم»: شديد العض.

«وأصمعد» الرجل: ذهب في الأرض.

و«الصمرد» الناقة القليلة اللبن.

و«الصملك»: الشديد القوة.

ومما أوله ضاد من هذا:

«الضبارك»: الضخم.

و«الضبطر»: الشديد.

و«الضبنطي»: القوي.

و«المضرغط»: الضخم والغضبان.

و«الضنفس»: الرخو اللحيم.

«الطرموس» الرغيف: وقال ثانية: خبز الملة، وقالوا: الكذاب.

و«الطلحف»: الشديد.

و«الطلخوم»: الماء الآجن.

وقال ابن دريد: «الطفنش»: الواسع صدور القدمين.

ومما أوله عين من هذا:

«العيهم»: الشديد.

و«لمعزهد»: المترف.

و«العلكد»: الشديد، وقال: المعجوز الصخابة.

و«العكلد»: الشديد.

و«لبن عكلد»: خائر.

و«العجلد» و«العجلط» : اللين الخائر.
 و«العشنتط» الطويل ، والسيء الخلق.
 ومما أوله غين من هذا :
 و«الغذامر» و«الغذارم» : الكثير من المء.
 و«غذمرت الشيء وغذرمته إذا بعته جزافا» .
 ومما أوله فاء من هذا :
 «الفرشط» و«الفرشاط» : الواسع . و«فرشط» البعير : برك .
 و«الفلقم» الواسع .
 و«الفلحس» : الحريص ، والمرأة الرسحاء .
 و«القدغم» : الرجل العظيم الخلق .
 ومما أوله قاف من هذا :
 «القفندر» : الشيخ ، واللثيم الفاحش !
 و«القلهزم» : الحقيف ، ونهر «قلهزم» : كثير الماء .
 و«الفصنصع» : القصير .
 و«القناعس» : المجتمع الخلق .
 و«أقربع» في جلسته : تقبض .
 و«أقفعلت» يده : تقبضت .
 و«أقبان» : تقبض .
 و«أقسان» : صلب .
 و«أقمعد» : عسر .
 و«أقذعد» : عسر .
 ومما أوله كاف من هذا :
 «الكتابث» : الرجل الجهم الوجه : و«تكنبث» الشيء : تقبض !!

و«المكأندر»: الشديد.

و«الكرزم»: الرجل القصير الأنف.

ومما أوله لام من هذا:

«اللعموط: الحريص، و«لعمط» الرجل اللحم: اذا أنتهسه عن العظم.

ومما أوله هاء من هذا:

«الهجرع»: الكلب الخفيف، والرجل الطويل الأحمق!!

و«اهرمع» الماء: سال، و«أهرمع» الرجل: أسرع.

و«الهلكس»: الرجل الدنيء، حكاه «الدريدي» [ابن دريد]!!

خلاصة:

هذا قليل من الكلم الذي زاد علي ثلاثة أحرف، وهو كثير، وقد وقفت منه علي الغريب الذي لم يرد في نص، والذي لم تقيد دلالة بشيء يفيد التعيين والتحديد.

وأخلص بعد هذا القدر من الكلم الذي لا يتعد عن الشك، وقد يحوم حوله تردد في قبوله فاعرض لما هو خاص بالعربية «اليمنية» في كتب اللغة، وقبل أن أباشر هذه المادة وهي موضوع الدرس أقول:

لا بد لي أن أبدأ أن الوضع تناول هذه المادة وهذا ليس غريباً، ومن هذا ما ورد في كتب الأدب^(٤) «وقال أبو عبد الله المفجع»: كان المبرد (أبو العباس) لعظم حفظه اللغة واتساعه يتهم. فتواضعنا علي مسألة لا أصل لها، نسأله عنها لننظر كيف يجيب، وكنا قبل ذلك تمارينا في عروض بيت الشعر:

أبا منذر أفنيت فاستق بعضنا

حنانيك بعض الشر أهون من بعض

فقال قوم: هو من البحر الفلاني، وقال آخرون: هو من البحر الفلاني، فقطعناه وتردد علي أفواهنا تقطيع ومنه «قبعضنا»، فقلت له: أيدك الله تعالى

– ما «القبعض» عند العرب؟ فقال: القطن

يصدق ذلك قول الشاعر:

كأن سنامها حشي القبعضا.

قال: فقلت لأصحابي: ترون الجواب والشاهد إن كان صحيحاً فهو عجب، وإن كان اختلق الجواب في الحال فهو أعجب».

ولنتحول إلى العربية «اليمينية» لنرى ما كان في كتب اللغة، وما صح من ذلك، وما عرض لها من الوضع والكذب. ولنبدأ بابن دريد فأقول:

ورد في حاشية ص ٣٧٨ من «سمط اللآلي من الجزء الأول:

«رأيت في تذكرة ابن العديم بخطه بالدار (أي دار الكتب المصرية) (أدب ٢٤٢ ورقمه ٥٣) أنبأني الحسن بن حمدون البغدادي، ونقلته من خطه، أنشد ابن دريد لبعض حمير:

مازلت أبكي عند بظر أم واهب

ودمعي علي زبي وزبي شائب

عجبت لحسن الفقحتين علي الخصي

وأندب أيربها وتلك الحقائق

أتيح لها القلوب من بطن قرقر

وقد يجلب الشيء البعيد الجوالب

فياجحمتا بكلي علي أم واهب

أكيلة قلوب ببعض المذائب؟

فلم يبق منها غير نصف عجائها

وشنترة منها وإحدى الذوائب

قال ابن دريد: حمير تسمى القبر بظرٍ وما نتأ من شيء. والزُب اللحية، يقول أبكي الخدود، والأيرين: الذوائبتين، وتلك الحقائق: يعني السنين، يقال: حقبة وحقب وأحقاب، وحقب وحقائب. والشنترة: الأصبع».

وقد ورد هذا الخبر، والأبيات فيه غير مجتمعة في كتاب «الأمال» لأبي علي القالي ١٣٦/١، كما ورد في «لسان العرب» في المواد (جحم وشنتر وقلب) مع اختلاف في بعض الألفاظ، وفي ضبطها وتفسيرها.

وقد عُرف عن ابن دريد وضعه للأخبار، ونستدل علي ذلك مما نقله عنه القالي من أحاديث و«مناكير ابن دريد في «لسان العرب» معروفة، ومن هذا ما ورد في «طحس»^(٥): قال ابن دريد: «الطحس» يكنى به عن الجماع من (مناكير) ابن دريد، ومثل هذا مسائل عدة.

وعندي أن المصادر اليمنية من كتب اللغة والأدب والتأريخ هي المظان الجديرة بالثقة في الوقوف علي مواد هذه العربية.

علي أنني أفرد من بين هذه المظان العربية التي نجد فيها بقية اللغة اليمنية التي أسماها أهل اللغة الحميرية.

قلت: وقد يتبادر إلي ذهن القارئ إن (شمس العلوم) وهو من المظان التي هرع إليها المستشرقون فنشروا أشتاتاً يسيرة من هذه المعلمة الضخمة.

أقول: إن (شمس العلوم) من كتب المعارف العامة الواسعة التي تشتمل علي فنون عدة، وإن كان المؤلف قد صرف جل همه إلي اللغة كما قال ياقوت^(٦).

وقد وصفه عمارة اليميني في (المفيد) بقوله (هو شاعر فحل قوي الحبك)، حسن السبك وهو من شعراء أهل الجبل^(٧).

وقد توفي نشوان سنة ٥٧٦هـ، وهذا يعني أنه من رجال القرن السادس الهجري ومن الطبيعي أن يكون الكثير من البقايا الحميرية قد أمحي عن العربية اليمنية. ومن أجل هذا فليس لنا أن نفيد كثيراً في هذا الخصوص مما نجده في (شمس العلوم) وأكبر الظن أنه اعتمد كتب اللغويين المتقدمين غير اليمينيين في إثبات ما دعاه «يمينياً» كابن دريد وغيره.

وهو في هذا بخلاف الهمداني المتوفي سنة ٣٣٤هـ والذي عاش في القرن الرابع وكان لما سجله من الآثار اليمنية قيمة علمية، تؤكد النقوش التي اكتشفت في عصرنا^(٨).

وقد كان لي أن استقرت (ضياء العلوم) لمحمد بن نشوان^(٩) ثم رأيت أن أنظر في (شمس العلوم) فيما طبع منه^(١٠) وفي أصله المخطوط فأنتهيت إلي أن هذا المصدر علي فائدته وغناه في اللغة والأدب لا يمكن أن يقدم فوائد في بقايا الحميرية القديمة، والذي فيه لم يختلف كثيراً عما ورد في كتب اللغويين غير اليمينيين التي سنتكلم عليها.

علي أننا قد نعثر في مصادرنا اللغوية لغير المنسويين إلي اليمن مادة صحيحة، ذلك أن ما نقله ابن سيده فيما حكاه ابن جني مرفوعاً إلي الأصمعي صحيح يؤيده ما ورد في الأصول السبئية وهو ما رواه ابن السكيت أيضاً في خبر عن أحد ملوك حمير أنه قال لعربي: ثب، و«ثب» بالحميرية: إجلس، فوثب الرجل فاندقت رجلاه، فضحك الملك وقال: ليست عندنا عربية، من دخل ظفار حمر، أي تعلم الحميرية^(١١).

ولابد من الوقوف علي الخصوصيات اللغوية اليمنية كما أفاد اللغويون قبل أن نعرض للمادة المعجمية، ومن هذا:

١- ما ورده صاحب «لسان العرب»^(١٢) لشاعر حميري:

يا ابن الزبير طالما عصيكا

وطالما عنيتنا اليكا

أقول: وليس لنا أن نفيد من هذا البيت الذي لم ينسب إلي قائل معروف كثيراً لأن قوله في (عصيكا) ترد الكاف في موضع (تا) للخطاب، فإذا كانت هذه كما ذهب اللغويون في اللغة اليمنية فكيف نقول في (عنيت) التي وردت فيها التاء كما في العربية!

ألنا أن نقول: إن هذه الحقة التي قال فيها هذا الشاعر الحميري، هي الحقة التي عفت فيها آثار الحميرية، ولم يبق إلا مخلفات يسيرة؟.

وكأن المستشرق الألماني (نولدكه) قد اعتمد علي هذا البيت اليتيم، وقاس وجود هذه الظاهرة اللغوية وهي إبدال الكاف من تاء المتكلم والمخاطبة، علي ما هو معروف منها في الحبشية^(١٣).

ثم ألنا أن نعتمد وجود هذه الظاهرة اللغوية مما ورد في «الأكلیل»^(١٤) أيضاً؟.

٢- وكأنني أذهب إلي غير ما يذهب الآخرون في استبعاد الخصوصيات اللغوية لدي القبائل القحطانية التي غادرت اليمن منذ قرون طويلة لا نعرفها مثل قبيلة طي، وتغلب وغيرهما. ومن هذا أن الطائيين يقولون في (بقي) و (فني) بقَي وفَنَي مثل قضَي^(١٥) وكأن اللغويين حين رأوا هذه الخصوصية لدى الطائيين نسبوها إلي أصل يعني هو لغة بلحارث بن كعب^(١٦).

أقول: أن مسألة النسبة في كثير من المسائل اللغوية في مصادرنا القديمة ليست أمراً يوحى بالثقة في مصادرنا القديمة، ذلك أن المسألة الواحدة تنسب إلي مصادر عدة، أو أن المصادر تختلف في هذه النسبة.

ومن هذا ما يجيء من هذه الخصوصيات في حشو خبر مفرد في حكاية تشعر بأخبار السمر ونحو ذلك فقد ورد من هذا أن حمير أو بلحارث بن كعب يلقبون القاف كافاً، وبهذا خرج رجل من مأزق وقع فيه حين خاطب المأمون قائلاً: (يا ركيل)^(١٧).

أقول: وليس للدكتور هاشم الطعان أن يعتمد علي هذا الخبر فيجعله خصوصية لغوية تأريخية معتمداً علي كلمات عرض لها الإبدال في العربية نحو: صحق وضحك، وقشط وكشط، ونكت ونقط^(١٨).

إن الإبدال لا يمكن أن يطرد في كلمة فيها قاف فتتحول إلي الكاف، إن ظاهرة الإبدال تتناول ألفاظاً بعينها. وقد يكون دليلاً علي هذا ما هو معروف متداول في الألسن الدارجة في عصرنا.

٣- ومن هذه الخصوصيات أن المثني والأسماء الخمسة تلزم الألف كما في كتب اللغة والنحو. وقد نسبت هذه الخصوصية إلي بلحارث بن كعب، وقد جاء من هذا قول الراجز:

أي قلووس راكب تراها

طاروا (علا عن فطره) (علاها)

فاشد بمثني حقب (حقواها)

ناد به وناديا (أباها)^(١٩)

ويندرج في هذه الخصوصية أن ما كان آخره ألف مقصورة من الحروف والأسماء: نحو (علي) و (لدي) يلزم الألف عند اتصاله بضمير المخاطب والغائب نحو علاك وعلاه ولداه.

ومن هذا أيضاً قول هوبر الحرثي:

تزود منا بين أذناه ضربة

دعته إلي هابي التراب عقيم^(٢٠)

وكان لغة بلحارث بن كعب هذه هي قلب الياء الساكنة إذا انفتح ما قبلها ألفاً فيقولون: أخذت الدرهمان واشتريت ثوبان^(٢١).

أقول: وليس لنا أن نطمئن إلي نسبة هذه الخصوصية فبينما نجد مصادرنا تنسبها إلي بلحارث بن كعب نجد السيوطي لا يخص بلحارث وحدهم في هذه النسبة، فقد عزاها آل بني العنبر وبني الهجيم وبطون من ربيعة وبكر بن وائل وزبيد وخثعم وهمدان ومزادة وعذرة^(٢٢).

علي أننا قد نطمئن في نسبة السيوطي إلي أن هذه الخصوصية يمنية في الأغلب الأعم. وجعل صاحب اللسان^(٢٣) لزوم المثني للألف في قوله تعالي «إن هذان لساحران» لغة بني الحارث بن كعب وكنانة.

وقال أبو عبيد: كان الكسائي يحكي هذه اللغة في بني الحارث بن كعب وخثعم وزبيد وأهل تلك الناحية^(٢٤).

وهي لدي ابي حيان لغة بني الحارث وسليم^(٢٥).

٣- وقد نسب أهل اللغة إلي اليمن شيئاً مما أدخلوه في (اللغات المذمومة) فقد جاء في (الكامل)^(٢٦) للمبرد (وحدثني من لا أحصي من أصحابنا عن الأصمعي عن شعبة عن قتادة، قال: قال معاوية يوماً: من أفصح الناس؟ فقام رجل من السماط فقال: قوم تباعدوا عن فراتية العراق. وتيمنوا عن كشكشة تميم، وتياسروا عن كسكسة بكر، ليس فيهم غمغمة قضاة ولا طمطانية حمير. فقال له معاوية. قال الاصمعي: وجرم من فصحاء الناس.

وجرم من قضاة، وقضاة مشهورة في أصلها القحطاني، وإن جاء خلاف فيها بين العدنانية والحميرية^(٢٧).

وقد وصفت قضاة بالغمغمة في نص (الكامل) ونص (البيان والتبيين)^(٢٨) وهي (العجمجة) في (المزهر) للسيوطي^(٢٩) وهذه العجمجة قد وردت منسوبة إلي بني فقيم في مصادر أخرى^(٣٠).

ومن هذه اللغات المذمومة:

١- ششنة اليمن وهم يجعلون الكاف شيئاً مطلقاً نحو لبيش أي لبيك^(٣١).

٢- طمطمانية حمير كما هي في (أم) أداة للتعريف في لغة حمير^(٣٢) وقيل لغة طي^(٣٣).

٣- لخلخانية الشحر وعمان كقولهم: مشا الله أي ما شاء الله كان^(٣٤).

٤- تلتلة بهراء (وبهراء من قضاة كما في (عجالة المبتدى ص ٨) والتلتلة تعني كسر حرف المضارعة نحو: تعلمون وتفعلون وتصنعون^(٣٥).

أقول: وهذه الخصوصية ليست في بهراء وحدها فكثير من لغات العرب قد عرفت هذا فهي فاشية في قيس وتميم وأسد وهذيل. وقد عرف أن عبد الله بن مسعود، وهو هذلي، قد قرأ: ﴿ولا تقرِّبا هذه الشجرة﴾. وقرأ يحيى بن وثاب ﴿ألم إعهد إليكم﴾^(٣٦).

٥- ومن الإبدال الخاص بحمير أنهم يجعلون الجيم كافاً، كما ورد في (البيان والتبيين)^(٣٧).

وذكر هذا ابن فارس في (الصاحبي) (٣٨) هذه الكاف فوضعها بين القاف والكاف والجيم، وقال: هي في سائر اليمن.

أقول: يشير إلي الجيم الانفجارية السامية الثقيلة علي نحو ما ينطق المصريون في عصرنا.

٦- ومن خصوصيات الحميرية أن هاء التأنيث تكون تاءً عند الوقف فيقال: تمرّت وطلحت في تمره وطلحه.

ونقل ابن جني عن الأصمعي عن أبي عمرو: جاءته كتابي فاحتقرها. فقلت له: أنقول: جاءته كتابي؟ قال: نعم أليس بصحيفة (٤٠) ..

٧- وقالوا: إن نون الموصول تحذف في لغة بني الحارث بن كعب في (اللدان) و(اللتان) (٤١).

٨- ومن هذه الخصوصيات ما نسب إلي همدان وهو تشديد واو (هو) ويا (هي) علي أن السيوطي قد ذهب إلي أن تشديد الواو ضرورة بعد إشارته إلي أنه من لغة همدان. وأشار ابن جني إلي أن تسكين الهاء الضمير المتصل لغة ازد السراة (٣٤).

٩- ولا أدري كيف نسب الدكتور جواد علي (٤٤) علي إبدال الميم في (مكة) بالباء (بكة) إلي العربية الجنوبية. إنه إبدال يعرض في لغات العرب عامة، وهو منسوب إلي مازن ابن ربيعة من قبائل الشمال (٤٥).

١٠- إن هذه الخصوصيات في نسبتها إلي أصحابها لم تكن شيئاً من العلم الأكيد، ذلك أن أصحاب المصادر اللغويين لم يتثبتوا مما أسندوه. وهم في الأغلب الأعم لم يشيروا إلي مصدرهم الذي أفاد منه هذه الفوائد. ومن هنا ليس لي أن أعلق فائدة كبيرة مما جاء في (تاج العروس) (٤٦) من أن الهمزة تقلب هاء في لغة اليمن نحو أراق وهراق.

أقول: إن الهمزة والهاء من مواد الإبدال، وهي فاشية في العربية، وليس في طوقنا أن نعزو كل كلمة عرض فيها هذا الإبدال إلي أصحابها.. وإذا كان امرؤ القيس قد قال:

وإن شفائي عبرة «مهرقة»

فهل عند رسم دارس من معول

فلا يعني ذلك أن قوله (مهرقة) من لغة اليمن بل إنه صار إلي هذه الكلمة لحاجته إليها في شعره.

ولنعد إلى المادة اليمنية المنشورة في المصادر اللغوية وغيرها مهتدين بما جمعه الدكتور هاشم الطعان - رحمه الله - .

أقول: كأن الدكتور هاشم الطعان أراد أن يجمع هذا التراث المزعوم الذي ادعي فيه اللغويون وغيرهم ونسبوه إلى اليمن، وكأنه أراد أن يقتصر عمله على الجمع والاستقراء. إن ما صنعه مفيد جداً فقد كفي الدارسين هذه المهمة.

وأذكر أن الدكتور الطعان، وقد كان من طلابي في كلية الآداب ببغداد قد وعي ما قلته، وهو يعمل في رسالته التي هي كتاب «البارع»^(٤٣) للحصول على الدكتوراه، أن يقف على المواد اليمنية التي أثبتها ابن دريد في (الجمهرة) من مصادر اللغة والأدب والتاريخ. ثم أراد أن يخرج هذه المدة في (كتابه). لمح الدكتور هاشم الطعان أن ابن دريد قد تزيد فرمي به (المناكير) وأشار إلي ما وضع في كتابه، ولو أنه أفرد لهذا الأمر قدراً لنقد هذا الذي تجمع لديه أكثر مما فعل لانتهي إلي أن جل الذي استقرأه من اليمنية مما لا يطمان إليه.

قلت في هذا الدرس أن الكثير من علومنا الإسلامية قد عرض لها الوضع والعبث، وأضيف الآن فأقول: إذا كان حديث رسول الله قد عرض له ما عرض من الوضع والانتحال والدس مع أن النبي - صلوات الله وسلامه عليه - قد قال:

«من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»، ومع هذا التحذير الشديد سمع الكذابون الوضاعون هذا ولم يمتنعوا عما اضطربوا فيه فكانت (مطولات) ضخمة في الأحاديث الموضوعة.

وأعود إلي ابن دريد، وهو أول لغوي غير يمان قد استهواه التراث اليمني فتزيد وصنع وكان من بعضه (مناكيره). وعندي أن (المناكير) ليست بالعدد القليل، بل انها شيء أكثر من ذلك.

قلت: ليس لي أن أقبل هذا القدر الكبير مما أدعي يمينته في المصادر القديمة مما لا نجد له أصلاً فيما وصل إلينا من السبئية التي دعيت (الحميرية) لدى العرب.

ولكنني أستدرك فأقول: إن خلو المعجم السبئي من كثير من هذا الذي أثبته اللغويون ليس دليلاً عملياً علي أنه كذب محض، ذلك أننا لانملك كل النصوص السبئية، والذي فاتنا ومازال غير مكتشف يشتمل علي تراث لغوي غير الذي وصل إلينا.

أقول ومع استدراكي هذا فأني أميل إلي مذهب إليه القدماء من تكثر ابن دريد ووضعه وقد أشرت في بحثي هذا إلي غير ابن دريد من اللغويين القدماء^(٤٩) الذين عرف عنهم شيء من هذا ولا بد لي الآن من وقفات علي (المعجم) اليمني الذي صنعه هاشم الطعان وضمه إلي كتبه.

١- مآرب: هي الحاجات. والمصدر كتاب (الاتقان) ٣٥/١ في علوم القرآن للسيوطي.

أقول: ولم تشر المعجمات المطولة إلي أن الكلمة (حميرية).

٢- الأريكة: الحجلة فيها السرير، أبو عبيدة عن الحسن: يمانية: كتاب (الاتقان) ١٣٥/١،

والصاحبي ص ٣٨).

أقول: اعتمد السيوطي علي ما ذكره أبو عبيدة، وأظنه في كتابه (مجاز القرآن) علي أنني رجعت إلي هذا الكتاب فلم أجده، فلعله في كتاب آخر من كتب أبي عبيدة.

وأقول أيضاً: أن أبا عبيدة كابن دريد من اللغويين المشاركة الذين لم يعرفوا اليمن ولا شافوها أهل اليمن، ولم يسيروا إلي كتب أهل اليمن، ومن هنا فأني أميل إلي أنهم تزيدوا مدفوعين بحماستهم في تصيد الغريب والنوادير ليعرفوا بها دون غيرهم.

وكذلك أقول في ابن فارس صاحب كتاب (الصاحبي) وهو الذي قضى شطراً من عمره في مواطن غير عربية قريباً من الصاحب بن عباد وزير آل بويه.

٣- أمض: شك جاء في (السيرة ١٣/١) لابن هشام، وقال أبو عمرو: أمض أي باطل أقول: ولم يشر صاحب (لسان العرب) إلي أن الكلمة حميرية، وكأنه وجد أن قول أبي عمرو ليس بشيء.

٤- إمام: كتاب، وهي حميرية في (الاتقان ١٣٥/١) وفي تفسير (الجلالين ٢٦٠/١)

ولم يشر السيوطي (المتوفي سنة ٩١١هـ) إلي مصدره.

٥- أمة: سنين في لغة ازد شنوءه (تفسير الجلالين ٢٠١/١) والاتقان ١٣٥/١ و (لغات

القرآن علي هامش الجلالين ص ٣٠ لحسنون).

أقول: كأن الدكتور الطعان قد توسع في اليمنية الحميرية فعد لغة أزدشنوءة منها، وهذه وإن كانت في الأصل قبيلة قحطانية إلا أنها تركت موطنها الأصلي.

٦- الأثنيان: الاذنان، وهي يمانية في حاشية سمط اللاك ٣٧٨/١ وهي من (مناكير

ابن دريد كما في «اللسان» (أنت).

٧- الأيران: الذؤابتان يمانية، وهو مذكور في السمط ٣٧٨/١. أقول وهو في (اللسان) من (مناكير) ابن دريد.

٨- تبتلس: تحزن، كندة (الاتقان ١٣٦/١) و (تفسير الجلالين ٢٠٤/١) وهي في لغة سدوس (اللغات في القرآن ص ٣٢).

أقول: وهذا من توسع الدكتور الطعان الذي أراد أن يدخل في موضوع لغات القبائل التي هي من أصل قحطاني.

٩- البداء: بالكسر لغة في الفداء، هكذا ينطق به عامة عرب اليمن (تاج العروس (بدي)). أقول وكيف لي أن آخذ بقسمة من مصدر متأخر، فصاحب (التاج) من رجال القرن الثالث عشر، وهو ينفرد بهذا.

ثم أن المسألة تتصل بالإبدال، وهذا الإبدال فاش في كثير من لغات العرب. وهو مما توسع به الطعن غير ناظر للمسألة نظرة نقد.

١٠- ببان (في كلام عمر بن الخطاب) سواء، قال الأزهري.. وكأنها لغة يمانية ولم تفش (اللسان: ب).

أقول: لو أن الدكتور الطعان من أهل النقد لتوقف قليلاً في قبول الكلمة لقول الأزهري وكأنها لغة يمانية.

١١- البظر: الخاتم، حميرية (اللسان/ بظر) وهو القبر أيضاً، وما نتأ من شيء وهي حميرية (السمط ٣٧٨/١) من (مناكير) ابن دريد.

١٢- البعير: يدل علي الماشية عموماً في السبئية (مختصر علم اللغة العربية الجنوبية لاغناطيوس كويدي).

أقول: وليس هذا خاصاً بالعربية الجنوبية، ذلك أن (بعيرا) في اللغات الآرامية تدل علي الدواب عامة.

١٣- البفس: السواد، لغة يمانية. ذكر ذلك أبو مالك (الجمهرة بغس).

أقول: لا نعرف أبو مالك من رواة الاعراب، وأنا أميل إلي أنها من (مناكير) ابن دريد.

١٤- البواء: الهلاك من لغة عمان (تفسير الجلالين ٢٣٣/١، و ٦٨/٢، ولغات القرآن) وهل لنا أن نجمل أرد عمان من اليمن من أجل هذا، وإن كانت القبيلة قحطانية؟.

١٥- التقدرة: الكسيرة. عن ابن دريد قال: والتقدرة الأبرار كلها عند أهل اليمن..

وعن ابن الأعرابي هي (التقدرة) لكزبرة والكرويا، قال الأزهري: وهذا هو الصحيح وأما (التقدرد) فلا أعرفه في كلام العرب.

أقول: وبحسب ما ذكره الأزهري يكون كلام ابن دريد من المصحف.

١٦- التلم في كتاب العين: مشق الكراب بلغة أهل اليمن (نقله عن ابن فارس في المقاييس) ٣٥٣/١.

١٧- تارة: مرة، في لغة أشعر (تفسير الجلالين ٢٥/٢) و (اللغات في القرآن ص ٣٧) و (الانقاء ١٣٦/١).

وكيف للباحث الجاد أن يثق بهذه النسخة، وهي في مصادر متأخرة.

أقول: والكلمات من (اليمنية) المزعومة كثيرة في هذه المصادر المتأخرة. وقد أثبتتها الدكتور هاشم الطعان في (معجمه) وما أظنه اطمأن إلي ما أثبته، وقد كان همه أن يجمع هذا المتفرق في المصادر مما يعزي إلي العربية اليمنية.

ومن أجل ذلك اجتزىء بما ذكرت مما ورد في المصادر المتأخرة ودُعي يمنيا أو حميريا مثل تاج العروس، وكتب السيوطي ومصادر متأخرة أخرى.

١٨- الجمحة: العين، حميرية أو يمانية (لسان العرب/ حجم وشنتر) و (الأمالى للتهالي ٣٦/١) و (السمط ٣٧٨/١).

وهي من (مناكير) ابن دريد. وقد وردت في (معجم المقاييس ٤٢٩/١) و (شمس العلوم، ط ليدن ٣٠٠/٢) و (جني الجنيتين ص ٣٣).

أقول: وفي الأبيات التي ذكرت في حاشية في (السمط) وقد تقدمت، ما يشعر أنها موضوعة، وهي غير منسوبة، وقد تكلمت عليها، واشتملت علي شيء من (مناكير) ابن دريد.

١٩- الجربة: المزرعة. وفي نقوش اليمن من الأمثال العدنية (نقوش ٦).

والجربة: القطعة من الأرض محدودة المعالم (الاكليل ٣١٤/٢ هامش) وفي (لسان العرب): الجربة المزرعة.

٢٠- الجزع: المحور الذي يدور فيه المحالة، لغة يمانية (الجمهرة/ جزع).

٢١- الجنور: مدارس الحنطة والشعير، لغة يمانية (الجمهرة/ جرن).

أقول: وهذا والذي قبله مما انفرد به ابن دريد.

٢٢- الرجل: في كلام أهل اليمن الكبير الجماع، نقله الأزهري والصاغاني (اللسان/ رجل) و (التاج/ رجل).

أقول: وهل لنا أن نفيد من هذا الذي لاسبيل لنا فيه إلا حمله علي المجاز والتو.

٢٣- رصفت الوسادة بمعنى ثنيتها (الجمهرة ٣٦٤/٢) وعن (الجمهرة) وردت في (مقاييس اللغة ٤٠١/٢) و (اللسان/ رصف).

٢٤- الزُب: الذكر بلغة آل اليمن، وخص به ابن دريد ذكر الإنسان. والزب: اللحية.. وقيل: الأنف.. يمانية (اللسان/ زب) و (الجمهرة/ بز) وقيل الزب مقدم اللحية عند بعض أهل اليمن، وقال الشاعر:

ففاضت دموع الحَجَمَتَيْن بعبرة

علي الزُب حتي الزُب في الماء غامس

وهذا شاهد لا نعرفه ولسنا في ثقة من أمر نسبته. و (الجمهرة) الأصل الأول الذي أثبت هذه الفوائد. ولا بد لنا أن نتذكر الأبيات المتقدمة التي وردت في (السمط ٣٧٨/١) عن (تذكرة ابن العديم).

٢٥- الطحس: يكني به عن الجماع، وهو من (مناكير) ابن دريد (اللسان/ طحس).

خاتمة:

أكتفي بهذا القدر الذي اجتزئ به عن سائر (المعجم) الذي ذيل الدكتور هاشم الطعان - رحمه الله - كتابه) الذي أشرنا إليه. وكأنه كان معنيا بجمع المادة من المصادر المختلفة والتي أفادها من استقراؤه الوافي. وكأنه أيضاً أرجأ النظر في نقد ما جمعه إلي عمل آخر، ولو مد الله له في الأجل لأتي بشيء مفيد. إن هذا ما عرفته منه معرفة أكيدة.

وقد رأيت أن أختتم هذا الموجز بما بسطه يوهان فك المستشرق الألماني المجتهد في لغات اليمن في ضوء ما أفاده مما ورد في (الإكليل) و (صفة جزيرة العرب) كتابي المؤرخ الهمداني وذلك في كتابه (العربية)^(٥٠) وكنت أشرت إلي أن الفوائد في هذين المصدرين تعد من العلم الذي أحرز الثقة لدي الدارسين.

لقد كانت لغة البدو (في القرن الرابع الهجري) في مستوي من الخلوص والنصاعة لاتدانيه لغة المرجع والحضرين، لاسيما إذا كانت ألسنتهم لاتزال محتفظة بمظاهر الإعراب والتصريف القديمة. بيد أنه في كل مكان كثر فيه اختلاط البدو بغيرهم من طبقات السكان، وكذلك عند تحولهم بوجه خاص إلى الإقامة والاستقرار، وبهذا إلى الاتصال الذي لاغني عنه بالسكان الزراع الذين كانوا يجدونهم أية سلوكوا؛ فقدت لغتهم من صفاتها وخلوصها فقداً كبيراً.

وإلى أي حد كانت الأحوال متشابكة معقدة؟ هذا ما يكشف عنه بيان الهمداني (المتوفي ٣٣٤هـ) عن العلاقات اللغوية في جنوبي الجزيرة العربية حوالي نهاية القرن الثالث^(٥١) فهنا كانت اللغة الحميرية الأصلية لاتزال تمنع في الاختفاء أمام عربية الشمال. ويقول الهمداني^(٥٢) إن اللغة الحميرية القُحّة المتعقدة كانت سائدة بعد في المنطقة الممتدة من حقل قتاف (عنديريم الحالية) إلى ذمار. وقد كانت هذه هي المنطقة المحيطة بظفار عاصمة دولة الحميريين القديمة. أما في العاصمة الجديدة للإقليم وهي: صنعاء، ففي أهلها بقايا من العربية المحضة، وبند من كلام حمير (ص ١٣٥ س ٢٥) ومدينة صنعاء مختلفة اللغات واللهجات، لكل بقعة منها لغة، لأنها كانت مدينة هامة إذ ذاك أيضاً. وعلي النقيض من ذلك يقع غربي صنعاء مركز ثان للغة الحميرية الخالصة (الحميرية المحضة ص ١٣٦ س ١) يمتد بين شبام أقبان عبر سلسلة جبال المصانع حتى جبل: تُخلى.

وكذلك كانت الحميرية كثيرة في منطقة: خيوان، الواقعة بعيداً نحو الشمال من صنعاء إلى ناحية صعدة (ص ١٣٥ - س ١٥) التي كانت تسود فيها عربية الشمال.

وفيما عدا هذا اختلطت الألسنة الأصلية بعربية الشمال شتي وجوه الاختلاط، إذا لم تكن قد قضى عليها تماماً من قبل الداخلين.

وقد ضاعف من عناء الهمداني وتعبه في تصوير هذه الأخلاط من اللهجات أنه لم يكن يري فقط أن لغة الكتابة هي القدوة والمثال، بل كان يري فوق ذلك أنها تصور اللغة الأصلية الخالصة البعيدة عن التغيير والتبديل، والتي تفرعت منها تدريجاً الألسنة واللهجات التي كانت سائدة في عصره بالفساد والتحريف.

وعلي هذا النحو وحده يتضح كيف استطاع أن يفترض (ص ١٣٥ س ٢٥) أن صنعاء

كانت فيها بقايا من العربية المحضة، أو أن يلاحظ أن أهل عدن لغتهم رديئة (ص ١٣٤ س ٢٤) وأن في بعضهم نوكا وحماقة إلا من تأدب منهم.

ولا نستطيع أن نستنتج من مثل هذا الأسلوب في ملاحظة علاقات اللهجات إلا أن الهمداني يقيس كل لهجة بمقاييس النحو، ويحكم عليها من حيث الفصاحة والغتمة من وجهة نظر واحدة، هي مطابقتها أو مخالفتها للقواعد.

وهو ينظر بعد هذا، هل هي معقدة صعبة الفهم علي من خرج عن محيطها؟

وهكذا نراه لا يفترض أن اللهجتين المهرية والشعرية، أساساً من لغة أخرى، تبتعد من عربية الشمال إلي حد يتعذر معه التفاهم، بل يصور سكان الشعر والأساء علي أنهم قوم لا ينطقون نطقاً فصيحاً، والمهرين علي أنهم غتم يشاكلون العجم.

ولا يذكر أكثر من ذلك عن لهجات حضرموت، فهو يكتفي بأنهم ليسوا بفصحاء، وربما كان فيهم الفصيح، وأفصحهم كندة وهدان وبعض الصدف. (ص ١٣٤ س ١٨).

وهو يعد فصيحة أيضاً لتلك اللهجات التي يتكلم بها في سرو مذحج، ومأرب وبيحان، وحريب، ففي هذه المناطق الواقعة علي طريق العطور والتجارة، التي كانت تمتد من مأرب عاصمة الدولة السبئية القديمة نحو الشمال الشرقي، كانت اللغة الرديئة أمراً نادراً (ص ١٣٤ س ١٩).

وكانت فصيحة أيضاً لهجة المنطقة بين مأرب وذمار، التي يحددها الهمداني علي الصورة التالية: جبل إسبيل الواقع في الشمال الشرقي من ذمار، وإقليم كومان المتاخم له من الشمال الشرقي جيزا، وإقليم الحداء المجاور له، وجبل دِقَرَّار الواقع في منطقة مأرب، وأخيراً منطقة (قائفة) التي تعد من منطقة (مراد) (١٣٥ س ٥).. وكان كومان حميريون في الأصل ولكنهم صاروا في عهد الهمداني، من قبيلة مذحج^(٥٣)؛ مما يدل علي أن خلوص اللغة لا يرجع إلي الدم والنسب.

ويعد الهمداني أيضاً فيمن يتكلمون بفصاحة أقساماً من منطقة همدان^(٥٤) الممتدة إلي الشمال الشرقي من صنعاء ومأرب حتي نجران، وما جاور هذه الأقسام أيضاً، حيث تسكن قبائل بلحارث في الرحبة، علي حين أن صنَّاف بالجوف الأعلى دون ذلك في الفصاحة (ص ١٣٥ س ٢٠).

كذلك يعد من الفصحاء سفيان بن أحب، وهو شعب من همدان، علي الرغم من أنهم يتخذون: أم، بدلاً من: أل، أداة للتعريف^(٥٥) ويستعملون المثنى بالألف في جميع الحالات^(٥٦).

وبنو حرب، فخذ من همدان في بلد: وادعه، وهم أهل إمالة في جميع كلامهم، علي حين أن بني عمهم^(٥٧) بني سعد أفصح.

علي أن المنطقة العظمي التي تغلب فيها الفصاحة تبدأ في الشمال من حدود اليمن الحقيقية عند وادعة، وتمتد عبر سلسلة السروات علي الساحل إلي غربي شبه الجزيرة.

وقد ذكر الهمداني في ص ١٣٦ س ٣ من القبائل التي تسكن هذه المنطقة التي يخترقها طريق القوافل، بعض أفخاذ من مذحج (جنب وزيد؛ وقضاة (سحان ونهد) وأزدشنوءة (بني أسامة وعنز)، ثم من خثعم^(٥٨)، وهلال وعامر بن ربيعة؛ ثم بعد هذا مرة أخرى فصائل من الأزد (الحجر)^(٥٩) ودوس وغامد ويشكر، ثم من فهم فتقيف فجيلة، وأخيراً طائفة يسميها بني علي. ولكنه ينبه بوجه خاص إلي أن المجموعات التي تسكن سفوح الجبال الغربية من هذه القبائل (تجاه تهامة) أقل فصاحة ممن يعيشون في أعالي الجبال. وكما أثر جوار تهامة تأثيراً سيئاً في فصاحة اللغة في هذه المناطق، أثر أيضاً نفس التأثير في إقليم الجوف، كما يري الهمداني (ص ١٣٥ - ص ٢١) إذ يقول إن سكان الجوف فصحاء إلا من خالطهم من جيرة لهم تهاميين..

أما أن أهل تهامة ينطقون عربية رديئة فهذا ما يستفاد بوضوح من ملاحظته (ص ١٣٥ س ١٠)، حيث يقول إن بلد الأشعر وعك وحكم (من بني سعد العشيرة) من بطن تهامة لا بأس بلغتهم إلا من سكن منهم القري^(٦٠)، وكما يقول في ص ١٣٤ س ٢٥، توجد قبيلتان أخريان في جوار الأشعرين، هم بنو واقد، الذين يعدون من ثقيف^(٦١)، وبنو مجيد الحميريون في الأصل^(٦٢)، وهما فصيحتان أيضاً.

كذلك في ناحية صعدة توجد العربية الفصيحة فقط عند بني خولان الذين يقيمون في السهل، علي حين أن بني قبيلتهم الساكنين بالمنخفض (الغور) غتم غير فصحاء (ص ١٣٦ س ٢).

ويصف الهمداني لهجات أخرى بأنها فصيحة، كاللهجات الجارية بين ذمار وصنعاء (١٣٥ س ٢٤) ولهجة السكاسك التابعين لكندة.

ويعد وسطاً في الفصاحة، وإلى الـكُنة أقرب، لهجات بعض بقاع تقع في المنطقة الجبلية ألهان وأنيس، (غربي دمار)؛ وإلى الـكُنة أقرب أيضاً ما جاور ذلك في جبال حراز، وإن كان بينها ما هو متوسط بين الفصاحة والـكُنة؛ علي أن بينها أيضاً ما هو أدخل في الحميرية المتعقدة، لاسيما في القبائل الساكنة بمنطقة جبال الحضور.

وعن الجحادب الذين يدخلون ضمن القبائل الأخيرة يقول الهمداني في ص ١٠٦ س ١٨ إن أصلهم حميري: والجحادب من حمير وقد يتهمدون.

وأبعد من ذلك نحو الشمال، في همدان، كما يقول الهمداني في ص ١٣٥ س ١٢ هناك إلي جانب غذر، وهنوم، وحجور الفصحاء، يوجد غتم أيضاً مثل بعض قدم، وبعض الجبر. كذلك في النجد من همدان، تسود عربية مخلوطة بـحميرية في سهلي البون والخشب^(٦٣).

أما ظاهر همدان، النجدي، أي النواحي الواقعة علي الأطراف من الهضبة، فلقتها فصيحة.

ولهجة جبلان، في المنطقة الجبلية الواقعة جنوبي جبال: ألهان، عسيرة الفهم، فيها تعقد، علي حين أن لهجة يحصب^(٦٤) ورعين المتصلتين بجبلان من جهة المشرق أفصح من جبلان (ص ١٣٥ س ٢)، علي الرغم من أن الأخيرين، وهم رعين، حميريون في الأصل^(٦٥).

وكذلك شأن العلاقات اللغوية في منطقة الكلاع في الجنوب (ص ١٣٤ س ٢٦) ففي نجديها فصاحة عالية، مع عسرة من اللسان الحميري (أي من أثر البقايا اللغوية الحميرية فيما يظهر). وفي سراتها أي أعاليها (المناطق الجبلية) تعقد. وتسود اللهجة الحميرية تماماً في المناطق الواقعة بالداخل من النواحي الجبلية الوعرة من سرّو حمير، لاسيما بين من ينتمون - دون حق - إلي جعدة بن كعب من هوازن التي هي من عرب الشمال، ومساكنهم في منطقة الجبال الجنوبية المرتفعة علي الطريق من عدن إلى صنعاء... ويقول الهمداني في وصف لهجتهم: ليسوا بفصحاء وفي كلامهم شيء من التحير ويجرون في كلامهم ويحذفون فيقولون: باين معّم في يابن العم و: سَمِع في: اسمع (ص ١٣٤ س ٢١).

وأبعد من ذلك إلي الجنوب، توجد لهجة أفصح، في لحج وأبين وذيينة؛ والعامريون من كندة والأوديون أفصحهم.

ويعصف الهمداني لهجة السكاسك الساكنين بجوار مدينة جند، بأنها متوسطة (ص ١٣٤ س ٢٦).

وللهجات جيشان الواقعة جنوبي اليمن، وما جاورها من بقاع، حميرية، مثل لهجة السرو (ص ١٣٥ س ١).

وأخيراً في المعافر - في منطقة: تعز الحالية - ينطقون في سافلتها لهجة فيها غثمة، وفي عليها أفصح من ذلك (ص ١٣٤ س ٢٥، وانظر ص ٩٩ س ١٧).

أما عن اللهجات التي يتكلم بها خارج اليمن، فيكتفي الهمداني (ص ١٣٦ س ٨) بملاحظة عامة: وكذلك الحجاز فنجد السفلي فالإلي الشام والإلي ديارمضر والإلي ديار ربيعة، فيها الفصاحة إلا في قراها.

ثم ختم ذلك بقوله: فهذه لغات الجزيرة علي الجملة دون التبعية والتقنين (أي دون التفصيل بذكر الخصائص الخاصة) ..

أقول إن هذه الصفحات التي أضفها إلى ما قمت به مأخوذة من كتاب (العربية) ليوهان فك المستشرق الألماني، تؤلف في الحقيقة ألواحاً في «الأطلس اللغوي اليمني» لقد استفدت الأستاذ المستشرق خواص العربية اليمنية في حواضر اليمن التاريخية في عصر الهمداني المؤرخ الشهير...

الهوامش:

١- ساستقري كتاب «المجمل» لابن فارس من منشورات معهد المخطوطات العربية في الكويت ١٩٨٥ م.

٢- أقول: لو كان ابن فارس قد وقف علي نص جاء فيه «البرشاع» لأثبتته شاهداً، وهو وغيره من أصحاب المعجمات وكتب اللغة يتعقبون النص ولو كان مما يشك فيه فيثبتون شاهداً في كلمة ولو كانت مما لا يؤدي فائدة.

٣- لم أجد (ابلندج) في (لسان العرب)، بل وجدت الفعل الرباعي وآخره الحاء (بلدح) بمعنى أعياء مثل بَلَحَ (وبلح) و(بلد). ورجل بلدح ألا ينجز وعداً، والبلندح: القدم الثقيل.

٤- الانباري، نزهة الألياء ص ١٦٦.

٥- من المفيد أن أشير هنا إلي أن المعجم القديم، ولا سيما «القاموس المحيط» قد اشتمل علي كلمات كثيرة تفيد هذا المعني. وأستطيع أن أقول إن كل ما يعني الدفع بقوة مع شيء من معني الدخول قد أنه في (القاموس) من بين ما انصرف إليه، إلي معني (الجماع) ... ولا أدري لم اتضح هذا الانصراف فيه، في حين لم نجد من هذا إلا القليل في المعجمات التي سبقت (القاموس المحيط) ولعل من المفيد أيضاً أن نشير إلي أن طائفة من الكلم صرفت من بين ما صرفت إليه إلي (الذكر) و(الفرج). ويبدو أن الكثير من هذا هو كنايةات أكثر منها المتماجنون في العصور المتأخرة.

٦- ياقوت، معجم البلدان (صبر).

٧- المفيد في أخبار صنعاء وزيد (تاريخ اليمن) لعمارة اليمني بتحقيق القاضي محمد ابن علي الأكوخ ص.

٨- انظر (الإكليل) في أجزاءه المختلفة مما طبع في بغداد وبيروت وغيرهما، ومانشر فيها القاضي محمد بن علي الأكوخ وكأن اليمنية القديمة كانت قد عفا أثرها في القرن السادس الميلادي، وأن آخر نقش قد وصل إلينا قد كتب في أواخر هذا القرن (انظر كنوز الملكة بلقيس ص ٢٧٣، فيليبس ترجمة عمر الديراوي، بيروت ١٩٦١ علي أن من العلم أن نقول: لا بد أن تكون قد بقيت من الحميرية (السبئية) مخلفات في عربية اليمن، وهي التي سجلها الهمداني، وأفاد منها الدرس الحديث.

- ٩- (ضياء العلوم) لمحمد بن نشوان الحميري (مخطوطة الجامع الكبير بصنعاء).
- ١٠- ما نشر من (شمس العلوم) في ليدن، وهي أشتات يسيرة، ومانشره الجرافي منه في مجلدين، القاهرة ١٩٢٤م.
- ١١- لسان العرب (حمر، ظفر) المستقصي ٣٥٥/٢ علي أننا نجد شيئاً يسترعي النظر هو أن الشاعر العباسي ابن الدمينه قال:
- مللت بصنعاء الأحاديث والمنى
وأبغضت قصراً فوق قصر مشيدا
وأبغضت أصواتاً بها أعجمية
وزرقاً لرايا الإمارة ذودا
- ١٢- لسان العرب (تار).
- ١٣- اللغات السامية لإسرائيل ولفنسون ص ٩٥.
- ١٤- الإكليل (تحقيق الأكوع) ٣١٥/٢ هامش.
- ١٥- انظر شرح الحماسة للمرزوقي ص ٣٨٩ وخزانة الأدب ١٤٩/٤.
- ١٦- لسان العرب (بقي، فني).
- ١٧- طيفور، بغداد ص ١٤٩-١٥٠، (جمع الجواهر) للحصري ص ٢٠.
- ١٨- تأثر العرب باللغات اليمنية القديمة ص ٢٢.
- ١٩- لسان العرب (علا)، وانظر (النوادر) لأبي زيد ص ٥٨، والصاحبي ص ٢٠.
- ٢٠- لسان العرب (ط صادر) ٦٤/١٠، ١٦٣/١٩، ٢٢٦/٢٠.
- ٢١- تأويل مشكلة القرآن لابن قتيبة، والصاحبي ص ٢٠.
- ٢٢- همع الهوامع ٤٠/١.
- ٢٣- لسان العرب (ابن).
- ٢٤- عن القراءات واللهجات لحمودة ص ٢٣.
- ٢٥- البحر المحيط ٢٧٢/٦ في كلامه علي قراءة من قرأ (فكان أبواه مؤمنان).
- ٢٦- الكامل من ٥٨١ وانظر مثل هذا في البيان والتبيين ٢١٢/٣-٢١٣.
- ٢٧- عجالة المبتدي للحازمي الهمداني ص ١٠٥.

- ٢٨- انظر (لسان العرب) (غمغم).
- ٢٩- المزهري ٢٢٢/١.
- ٣٠- انظر (عجالة المبتدي) ص ١٠١، وأمالى أبي على ٧٥/٢، و(الصاحبي) ص ٢٥.
- ٣١- المزهري ٢٢٢/١.
- ٣٢- غريب الحديث لأبي عبيد (ط حيدرآباد) ١٣/٤.
- ٣٣- العربية لبوهان فك ص ١٥٦ وسألحق بهذا البحث ما ورد في (العربية) مع المصادر التي في الهامش.
- ٣٤- المزهري ٢٢٣/١.
- ٣٥- الخصائص ٣٩٨/١.
- ٣٦- مختصر البديع لابن خالويه ص ١٢٥.
- ٣٧- البيان والتبيين ٣٩٨/١.
- ٣٨- الصاحبي ص ٢٥، وأنظر العربية لبوهان فك ص ١٩٣.
- ٣٩- المصباح المنير (الهاء، ولسان العرب (ظفر، حمر).
- ٤٠- الخصائص ٢٥٨/١.
- ٤١- الدر اللوامع للشنقيطي ٢٣/١.
- ٤٢- همع اللوامع ٦١/١، ١٧١/٢ وانظر الدرر اللوامع ٣٧/١، ٣٨، ٢١٦/٢ وانظر اللسان هو.
- ٤٣- الخصائص ١٣٤/١، ٣٧٥.
- ٤٤- تاريخ العرب قبل الإسلام (ط. بغداد) ٣٨/٧.
- ٤٥- أخبار النحو بين البصريين (ط. الحلبي) ص ٥٩، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ٩٨.
- ٤٦- تاج العروس (زريق).
- ٤٧- البارع لأبي علي القالي معجم لغوي حققه الدكتور هاشم الطعان رسالة للدكتوراه، طبعته مكتبة النهضة ببغداد.
- ٤٨- تأثير العربية باللغات اليمنية القديمة، بغداد ١٩٦٨ م.

٤٩- جاء في مصادر أبي عمر الزاهد من النحاة أنه كان معروفاً بالوضع. وذكر في هذه المصادر أن تلامذته اتفقوا علي سؤال يسألونه وقد وضعوا سؤالاً ليس له جواب، وهو أنهم عكسوا لفظ «القنطرة» وهي درب يسلكونه للذهاب إلي حلقة فكانت «هرطنق»، حتي إذا وصلوا الحلقة، بادره أحدهم: ما الهرطنق فقال فمن فوره: هو الياقوت الأحمر، وذكرته في كتابي «اليواقيت».

٥٠- العربية ليوهان فك (ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار) القاهرة سنة ١٩٥١ م.

٥١- صفة جزيرة العرب.

٥٢- ص ١٣٥ س ٤ وفي كلمة: المتعقدة انظر الفهرس اللغوي الذي عمله: ذى غويه للكتاب.

٥٣- انظر الهمداني ص ٩٢ س ٢٢ (وأصلهم حميري وهم يمدحجون اليوم).

٥٤- يؤخذ من ص ١٣٥ س ١٩ أن هؤلاء هم: عذر، مطرة، نهم، مرهبة، بيان وهو يخالف لما ذكره في س ١٢ من الصفحة نفسها. وانظر في هذه القبائل:

J.Schleifer,

El 11302 B.

٥٥- يعد هذا من خصائص لغة اليمن: انظر ابن يعيش علي المفصل ص ١٢٢٠؛ العيني ج ١ ص ٤٦٥؛ ووردت أيضاً في مسند أحمد ج ٥ ص ٣٤٣ في الحديث: (ليس من أمير امصيام في أمسفر) (وفي البخاري: بأداة التعريف المعتادة أي الألف واللام)؛ ويسميتها آخرون لغة حمير، وهي التسمية المشهورة.

٥٦- ذكر ابن جني أن هذه لغة بلحارث؛ انظر:

O. Rescher, ZA 23 S. 23

٥٧- انظر الهمداني ص ٩٠ س ١.

٥٨- انظر الهمداني ص ١٣٤ س ٢١ (ويجرون في كلامهم ويحذفون).

٥٩- انظر ص ١١٩ س ٧.

٦٠- كرر الهمداني في ص ١٣٥ س ١٨ أن «الأشعر وعك وبعض حكم.. فصحاء».

٦١- ص ٥٣ ص ٢٥.

٦٢- ص ٥٣ س ٢٠.